بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير بالمقرر في الارشاد الزراعي والتنميه الريفيه

أثرمشروعات التمويل الأصغر في زيادة دخل الأسر بمحلية الفولة غرب كردفان

Impact of Microfinance Projects in Increasing the Income of Families in Al-foula Locality West Kordofan

اعداد الطالب:

احمد يوسف عبدالسلام

بكلاريوس جامعة سنار كلية الموارد قسم المراعي (2011م)

اشراف/

الدكتور محمد بدوي حسين

2021م

الآية

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ مَهۡدٗا وَسَلَكَ لَكُمۡ فِيهَا سُبُلٗا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّن نَّبَاتٖ شَتَّىٰ ٥٣ كُلُواْ وَٱرۡعَوۡاْ أَنۡعَٰمَكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ ٥٤ ﴾

الآيات (53 – 54) سورة طه

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى روح أبي العظيم

إلى من علمتني كيف أصبح أنسانا كامل الإنسانية، إلى من كرست حياتها من أجلنا

(أمي)

العزيزة حباً وتقديراً وعرفاناً

إلى شريكة حياتي ..... الرائعه الأستاذه / بتول جارالنبي فضل

إلى أخواني واخواتي .... أدم، عبدالسلام، فاطمة، امينه

إلى أخواني وأخواتي الكرماء

إلى الذين يبحثون عن الحياة والعيش الكريم بالاجتهاد والمثابرة من اجل زيادة دخلهم بالطرق القويمة بالاقتراض والتمويل .

الشكر والعرفان

الحمد والفضل والمنة لله، وكل الشكر والتقدير بعد شكره سبحانه وتعالى إلى أساتذتي ومشرفي الدكتور:محمد بدوي حسين: بقدر ما بذ له من جهد وإشراف وتوجيه روح المعلم المخلص.

وأخص بالشكر كل الأساتذة الذين تكبدوا المشقه بالسفر إلى ولاية غرب كردفان – الفولة من أجلنا.

وكذلك أخص بالشكر والتقدير للأخ العزيز الدكتور/ محمود حامد علي بما قدمه لنا من دعم مالي مقدر من أجل دراستنا.

وكذلك أخص بالشكر أسرة مكتبة كلية الدراسات الزراعيه جامعة السودان بما قدموه لي من كتب ومراجع.

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة الي التعرف علي اثر مشروعات التمويل الاصغر في زيادة دخل الاسر بمحلية الفولة ،وتم أخذ العينه من مجتمع الدراسة وتمثل (عدد40 مستفيد).

تم إستخدام منهج المسح الإجتماعي لجمع البيانات والادوات الاولية بواسطة الإستبيان بالإضافة الي اداتي المقابلة والملاحظة ، تم تفريق البيانات التي تم جمعها وجدولتها وتحليلها بإستخدام الحاسب الالي بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) وذالك لحساب التوزيع التكراري والنسب المئوية للبيانات ثم جمع البيانات الثانوية عن طريق الكتب والتقارير والمراجع والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة .

وتوصلت الدراسة الي العديد من النتائج أهمها:

-80% من المبحوثين موظفيين ودخولهم محدوده42,5%من المبحوثين تتراوح دخولهم مابين (دون 1100-1200ج) قبل المشروع ثم ارتفع دخل 35% من المبحوث مابين (1400-1500جنية) بعد التمويل .

-80% من المبحوثين موظفين .و70% من المبحوثين سبق لهم اخز تمويل من مؤسسات التمويل الاصغر

- 37% من المبحوثين تحسن دخلهم بعد التمويل

Abstract

The study aimed to indentify the impact of microfinance projects in increasing the income of families in Al-foula locality the entire study population was taken and represented (40 beneficiaries) the data were collected tabulated and analyzed using the computer using the statistical package for social sciences(SPSS) this is used to calculate the frequency distribution and percentages of data and then collect the secondary data by books reports references and reports relevant to the subject of the study.

The study reached several results the most important of which are 80% of the respondents were employees and their income was limited 42 %of the respondents had incomes of between (1100-1200) before the project and the income of 35% of the respondents increased between (1400-1500) after funding

.

-80% of the respondents are employees 70% of the respondents have already received funding from MFIs .

-37% of respondents improved their income after funding

فهرست الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الاية	**أ**
	الإهداء	**ب**
	الشكر والعرفان	**ج**
	مستخلص الدراسة	**د**
	Abstract	**ه**
	الفهرس	**و**
	الباب الاول	
1-1	المدخل –المقدمة	1
2-1	المشكلة الحياتية	2
3-1	المشكلة البحثية	2
4-1	أهداف البحث	3
5-1	أهمية البحث	3
6-1	الاسئلة البحثية	4
7-1	المتغيرات	4
9-1	هيكل البحث	4
-1 10	مصطلحات الدراسة	5
	الباب الثاني- الاطارالنظري **التمويل الأصغر**	
1-2	التمويل الاصغر	5
1-1-2	تعريف منظمة العمل الدولية	6
-1-1-2 1	مفهوم التمويل الاصغر	6
-1-1-2 3	ماذا نعني بالتمويل الاصغر	7
-1-1-2 4	أهداف التمويل الاصغر	7
-1-1-2 5	أهمية التمويل الاصغر	8
-1-1-2 6	خصائص التمويل الاصغر	9
-1-1-2 7	المبادي العامة للتمويل الاصغر	9
-1-1-2	مؤسسات التمويل الأصغر	10

8		
2-1-1-9	تعريف واهمية مؤسسات التمويل الاصغر	10
2-1-1-10	الفئات المستهدفة بالتمويل الأصغر	12
	ب- الضمانات	
2-1	الضمانات	13
2-2-1	مقومات قطاع التمويل الأصغر	13
2-2-2	هيكلة التمويل الاصغر في السودان	14
2-2-3	مبادي التمويل الإسلامي	14
2-2-4	مشاكل ومعوقات التمويل الإصغر	17
2-2-5	[يجابيات وسلبيات التمويل الأصغر	19
	ج -الإئتمان المصرفي	
2-3-1	مفهوم الإئتمان المصرفي	20
2-3-2	العوامل الخاصة بالعميل	20
2-3-4	دور ضابط الإئتمان المصرفي	21
2-3-5	الضمانات المستخدمة في السودان	22
2-3-6	تكلفة التمويل الأصغر	22
2-3-7	موجهات التمويل الاصغر للمصارف السودانية	22
2-3-8	قانون تنظيم مؤسسات التمويل الاصغر بالسودان	23
2-3-9	المؤسسات التي لا تقبل الودائع	23
2-3-10	وضعية السودان في التمويل الاصغرمقارنة مع بعض الدول العربية	24
2-3-11	الروئية الفكرية للتمويل الاصغر في السودان مع تنوع المنتجات	25
2-3-12	تجربة بنك الفراء للتمويل الأصغر	26
	د- المشروعات الصغيرة	
2-4-1	مفهوم المشروعات الصغيره	27
2-4-2	اسباب فشل المشروعات الصغيرة	32
2-4-3	دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية	33
	ه-الفقر	
2-5-1	الفقر	36

2-5-2	مفهوم الفقر	36
3-5-2	انواع الفقر	
4-5-2	أسباب الفقر	38
5-5-2	الخصائص الرئيسية للاسر الفقيرة	39
	الـبــاب الـثالث منــهــجية البحــث	
1-3	منطقة الدراسة	41
2-3	منهج البحث	42
3-3	مجتمع البحث	42
4-3	عينة البحث	43
5-3	أدوات جمع البيانات	43
6-3	الصعوبات التي واجهة الباحث	43
	الـبــاب الرابع التحليل والتفسير والمناقشة	
1-4	التوزيع للتكراري للمبحوثين بالنوع	44
2-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بالفئه العمرية العمر	45
3-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بالحالة الإجتماعية	45
4-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بالمستوي التعليمي	45
5-4	التوزيع التكراري بعدد افراد الاسرة	46
6-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بالمهنة	46
7-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بمعدل الدخل الشهري بالجنية السوداني قبل التمويل	46
8-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بمعدل الدخل الشهري بعد التمويل	47
9-4	التوزيع التكراري للمبحوثين حسب أخذ تمويل اكثر من مره	47
10-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بسبب عدم اخذ التمويل	47
11-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بطرق التمويل	47
12-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بنوع التمويل	48
13-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بنوع المشروع	48
14-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بقيمة التمويل	48
15-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بكفاية التمويل	48

16-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بالضمانات	49
17-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بفترة السداد	49
18-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بتحسن الدخل بعد التمويل	49
19-4	التوزيع التكراري للمبحوثين لبنود الصرف	50
20-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بصيغة التمويل	50
21-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بمعوقات ومشاكل التمويل	50
22-4	التوزيع التكراري للمبحوثين برضاء المستفيدين	51
23-4	التوزيع التكراري للمبحوثين بالمقترحات والحلول	51
	الـبـاب الـــــخـــامـس النتائج والتوصيات	
1-5	النتائج	52
2-5	التوصيات	53
3-5	خلاصة الدراسة	53
4-5	قائمة المصادرو المراجع	54
5-5	قائمة الملاحق	55

المقدمة :Introduction : -

1-1المدخـل:

الفقر مشكلة عالمية وظاهره إجتماعية ذات امتدادات إقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الاشكال والابعاد وهي ظاهرة لايخلومنها اي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضرره منها وتشير التقديرات الي ان خمس سكان العالم فقراء محرومون من الفرص الدنيا لتحقيق العيش الكريم .(عبد القادر ،2010م) ورغم التفاوت في تحديد مفهوم الفقر ومعايرة إلا ان إنخافض الدخل بالنسبة للفرد والاسرة يمثل العمود الفقري لهذا المفهوم ،تتفاقم مشكلة الفقر عادتاً في المجتمعات النامية وخاصة التي يلهث نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني .وتتفاوت اساليب المعالجات الرامية للحد من هذه الظاهرة الخطيره وتداعياتها. يضرب الفقر بعمق في السودان ويتركز الجانب الاكبر منه في المناطق الريفية .تمثل المشروعات الصغيرة احد روافد التنمية في الدول بشكل عام وخاصة الدول النامية . وقد اهتمت الدول النامية والمتقدمة إهتماماً كبير بالمشروعات الصغيرة منذ السبعينات من خلال وجود فرص عمل ورفع مستويات الدخل من حيث تفوقها علي المشروعات الكبيرة باعتبارها حل لمشكلتي الفقر والبطالة . ويمثل التمويل الاصغر حجر الزاوية حيث يمثل اصعب الحلقات واضعفها الان .الحصول علي التمويل هو دائماً الحلقة المفقودة عند التفكير في المشروعات الصغيرة .وعند الشروع في تنفيذ قرار دخول العمل الحر اول سؤال يتبادر الي ذهن المستثمرالجديد هو اين اجد التمويل اللازم ؟ وماهو التمويل المطلوب ؟ وماحجمة ؟ ومن اين اتحصل علية ؟وكيف اديره اذا تحصلت علية ؟ ويحتل السودان المرتبة الحادي والستين في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بين الدول السبع والسبعين الاقل نمؤ في العالم . ومن هنا ياتي دور التمويل الاصغر في ترقية الخدمات المالية وغير المالية للشرائح الضعيفة في المجتمع وخاصة الريفية التي لا يعرف النساء فيها التعامل مع القطاع المصرفي بل يعاني اكثرهن من الامية .وبما ان التنمية الريفية عن طريقها يتم تنسيق وتوحيد جهود الافراد والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي .وان الهدف الاساسي من التنمية هو العمل علي إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لإفراد المجتمع (الغذاء،الصحة ،التعليم ،العمل،السكن) يعتقد البعض ان بنك جرامين هو بداية التمويل الاصغر في مجال مكافحة الفقر ولكن في الحقيقة هنالك تجارب في عدة دول في العالم (عبده سعيد اسماعيل) اشار الي التجربة الاربيه في القرن السابع عشر الميلادي ومن اشهر التجارب تجربة (ايرلندا ،المانيا)وان التجربة الايرلندية اقدم من الالمانية وان اول قرض موجه الي الفقراء في ايرلندا كان بسبب زيادت الفقراء في اروبا حيث اشاره الي ما يعادل 20% من الاسرالايرلندية حصلت علي قروض صغيرة ومتناهية الصغر بحلول 1843م

(محمد 2010م)

1-2المشكله الحياتية Life problem:-

تعتبر محلية الفولة إحدي المحليات التي تعاني من مشاكل الفقر وقلة الخدمات التمويلية خاصة قطاع التمويل الاصغر بسبب التعقيدات الإجرائية لعملية التمويل خاصة ان معظم سكان الإداريات المكونه لهذه المحلية نسبة التعليم فيها ضعيفه وبالتالي يسعي هذا البحث لتقيم معرفة اثر التمويل الاصغر في زيادة دخل هذه الاسر بمحلية الفولة والتخفيف من حدة الفقر إذا ما توفر شرطان هما :-

1/ يجب أن يحقق النمو الإقتصادي ويرتفع متوسط الدخل علي أساس مستمر

2/ يجب أن يتسم النمو الإقتصادي بالحياد (في توزيع الدخل أو الحد من تفاوت الدخل (إبراهيم ، 2007)

1-3المشكله البحثيه Research problem :-

بالرغم من إجراء عدد من الدراسات والأبحاث حول المشروعات الصغيره الا ان هذا القطاع لم يحظي بالقدر المناسب من العناية والإهتمام من قبل الباحثين والحكومات والمؤسسات التمويلية المتخصصة كما لم تتطرق الدراسة إلي إداره مشروعات التمويل الأصغر في غرب كردفان وبالأخص محلية الفولة .

1-4أهداف البحث research objective:-

1-التعرف علي المعوقات التي تواجة المشروعات الصغيرة في منطقة الدراسة

3-التعرف علي الخصائص الشخصية والإجتماعية للمستهد فين

3-التعرف علي المشاكل التي تواجة الأسر المستفيده من التمويل الأصغر

4-التعرف علي مدي إمكانية المبحوثين ومقدراتهم علي إدارة ما قدم إليهم من التمويل

5-التعرف علي رأي المبحوثين في مشروعات التمويل الأصغر بمحلية الفولة

6-التعرف علي نوع المشروع الممول

7-التعرف علي مدي مساهمة المشروع الممول في زيادة الدخل

1-5أهمية البحث the importance of research:

تتبع أهمية البحث من خلال تقييم وتوضيح أهمية مشاريع التمويل الأصغر وأثرها علي الدخل دراسة حالة محلية الفولة والإستفاده من هذة المشاريع في زيادة الدخل وتخفيف حدة الفقر.

1-6الأسئلة البحثية :-

1- ماهي الخصائص الشخصية و الا جتماعية للممولين بمشروعات التمويل الاصغربمحلية الفولة ولاية غرب كردفان ؟

2- هل حجم التمويل الاصغر كافي بالنسبة للمستفيدين ؟

3- ماهي انواع المشروعات المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الاصغر؟

4- ماهي اهم الفئات العمرية المستفيدة من التمويل الاصغر؟

5- هل ساهمت المشروعات الممولة في زيادة الدخل ؟

6- هل سبق للمبحوثين اخذ تمويل اصغر من جهة ما ؟

7- هل يمكن للمبحوث اخذ التمويل بدون ضمانات؟

1-7المتغيراتvariable :-

متغير مستقل	متغير تابع
الخصائص الشخصية (النوع ،الفئة العمرية ،المستوي التعليمي ،الحالة الإجتماعية) نوع المشروع ،حجم المشروع،	دخل المستفيدين، بنود الصرف ،نوع الضمانات ،حجم التمويل،رضاء المستهدفين عن نتائج التمويل الاصغر،طريقة التمويل

1-9هيكل البحث Research structure:

1- الباب الاول : المقدمة

2- الباب الثاني : الإطار النظري (ادبيات البحث)

3- الباب الثالث : منهجية البحث

4- الباب الرابع : التحليل والنشر والنتائج

5-الباب الخامس : ملخص النتائج والخلاصة والتوصيات وقائمة المراجع

1-10مصطلحات الدراسة:

1. التمويل الاصغر :-

- التمويل إصطلاحاً:هو الحقل الاداري اومجموعة الوظائف الادارية المتعلقة بادارة مجري النقد والذامية تمكين المؤسسة من تنفيذ اهدافها ومواجهة مايستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد.
- وعلمياً : هو الاموال وإستخدامها وتشغيلها وتطوير المشاريع التي تركز اساساً علي تحديد افضل مصدر للحصول علي هذه الاموال من عدة مصادر متاحة
- **المشروع الصغير** : هو ذالك المشروع الذي يستخدم عدد قليل من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلي (ماجدة 2001م)
- المفهوم الاصطلاحي للفقر :-

للفقر عدة معاني منفصلة بعضها عن بعض وهو يعرف وفقاً واتساق المفاهيم الاجتماعية التى تسود المجتمع.

- الفقر هو العوز والحاجة او انعدام او انخفاض الدخل الفردى والقومي ، مقارنة بالدول المتقدمة (عبد الحميد ، 2007 م)

الأسره: هي الجماعات التي تؤثر على نمو الأفراد و أخلاقهم منذ المراحل الأولى من العمر و حتى يستقل الإنسان بشخصيته و يصبح مسؤلا عن نفسه و عضوا فعالا في المجتمع

البـــاب الـثـانـي

الإطار النظـريأ-1التمويل الاصغر:-

- التمويل إصطلاحاً:هو الحقل الاداري اومجموعة الوظائف الادارية المتعلقة بادارة مجري النقد والزامية تمكين المؤسسة من تنفيذ اهدافها ومواجهة مايستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد.
- وعلمياً : هو الاموال وإستخدامها وتشغيلها وتطوير المشاريع التي تركز اساساً علي تحديد افضل مصدر للحصول علي هذه الاموال من عدة مصادر متاحة

2-1-1-تعريف منظمة العمل الدولية :-

التمويل الاصغر هوتوفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين او الاشخاص زوي الدخول المنخفضة من الذين ليس لديهم امكانيات علي الحصول علي خدمات مالية تجارية وتسير التمويل الاصغر لخدمات مصرفية للفقراء.

2-1-1-1مفهوم التمويل الاصغر:-

التمويل الاصغر هو تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتامين للفقراء ولزوي الدخل المنخفض كما يعد التمويل الاصغر اداء قوية لتخفيف من وطاءة الفقر فتقديم الخدمات المالية للفقراء تساعد زيادة دخل الاسر وامنها الاقتصادي .وحفز الاقتصاديات المحلية ويري الباحثون ان التمويل الاصغر وسيلة فعالة لتمكين الفقراء من الاعتماد علي انفسهم مما ينعكس علي دخل الاسرة باكملها من ضمان الامن الغزائي وبناء ثقة بالنفس والتفاعل مع المجتمع .كما ان المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك التجارية والبنوك المتخصصة هي المصدر الاساسي للحصول علي التمويل الذي يعتبر حجر الزاوية عند التفكير في قيام المشروعات الصغيرة وهذا يضع المصارف التجارية للقيام بالمسؤلية الاجتماعية .كما يعد التمويل احد فروع النظرية الاقتصادية فهو يركز علي وصف وتحليل اساليب التمويل المتعدده يعرف بانه فن وعلم ومعالجة القضايا المالية في الدولة او الشركة وتدبير الاموال والقروض وتنظيم ادارتة .

(الهواري ،1998م)

2-1-1-3ماذا نعنى بالتمويل الأصغر :

يقصد به كل تسهيل مالى ممنوح للفقير النشط اقتصادياً أو مجموعة من الفقراء النشطين اقتصادياً بحيث لا يتجاوز 50.000 جنيه سودانى للفرد وحسب ما يقرره البنك المركزى من وقت لاخر وذلك لمساعدتهم فى اى من الاتى :

أ- إنشاء أو تطوير نشاط أنتاجى أو خدمى خاص بهم بهدف إدماجهم اقتصادياً .

ب- أقتناء او بناء أو اصلاح سكن خاص بهم أو تزويدهم بالخدمات الضرورية مثل الكهرباء والماء الصالح للشرب .

ج- القيام بأى نشاط اقتصادى لتوليد الدخل أو توفير فرص عمل .

بصفة عامة يعنى تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية (قروض ، تحاويل ، تامين ، واهمها الادخار) وخدمات غير مالية (تدريب وتقديم نصح ومشورة) منتظمة والمستمرة للمبادرين والممارسين من ذوى الدخل المحدود بهدف إدخالهم دائرة الانتاج لتحقيق التغيير الاقتصادى وتحسين مستوياتهم المعيشية

.2-1-1-4اهداف التمويل الاصغر:-

1- القضاء علي الفقر والجوع الناتج عن قلة الدخل

2- مساعدة الفقراء المدقعين (وهم الذين يعيشون علي(اقل من دولار واحدفي اليوم)

3- تحسين الرعاية الصحية والاولية للمراءة والطفل

4- النهوض بدور تعليم الاطفال

5- تعزيز دور المرأة في المجتمع

6- اشاعة روح التكافل والتعاضد بين افراد المجتمع

7- تنسيق الجهود المختلفة من اجل مكافحة الفقر

8- استهداف المزيد من الفقراء: وذلك من خلال تمكين مؤسسات التمويل الأصغر من التركيز على الأفراد الأشد فقرًا مقارنة بالأفراد الذين يستهدفهم التمويل الأصغر التقليدي. ولذا يتأهل كثير من الأفراد الفقراء – الذين لا يتحملون الاستدانة أو الأفراد الذين تستبعدهم المجموعة (في حال منهجية إقراض المجموعة)، أو مؤسسة التمويل الأصغر لعدم تمكنهم من توفير الضامن، وغير ذلك – للاستفادة في ضوء هذا النموذج إذا ما توفرت لديهم الموارد البشرية والإرادة والعزيمة اللازمة للتعلم والعمل بجد؛

9-تقليل إمكانية التعرض لمشكلات فرط المديونية: يتطلب هذا النموذج المزيد من التحري الشامل عن العملاء، وخصوصًا لأن النماذج المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لا تستخدم أية نوع من أنواع الضمانات باستثناء حالات الإهمال. علاوة على ذلك، يتعين على مؤسسات التمويل الأصغر التأكد من أيلولة أموالها إلى النشاط الاقتصادي وتنمية الأعمال. وفي واقع الأمر، تكون مؤسسات التمويل الأصغر هي من يشتري هذه الأصول في معظم الحالات. وبسبب هذه التركيبة، لن يكون ممكنًا لمؤسسة التمويل الأصغر تحقيق الأرباح والازدهار، في حين يعاني عملاءها؛

10-المزيد من التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة التي تساهم في زيادة الدخل القومي الإجمالي: يهدف هذا النموذج التمويلي إلى التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة بدلاً من الأنشطة التجارية. حيث تساهم هذه الأنشطة في زيادة الدخل القومي الإجمالي للبلاد؛

11-خلق المزيد من فرص العمل: هناك شبه إجماع على أن الائتمان الأصغر التقليدي ليس أداة جيدة لخلق فرص العمل لأنه عادة ما يركز المقرضون – الذين يتحاشون المخاطر – تركيزًا أكثر على الأفراد الذين يمتلكون أعمالاً تجارية ويتطلعون إلى توسيع نطاقها. لذا من الممكن أن يغير هذا النموذج هذه المعادلة ويصبح التركيز أكثر على الأفراد الذين لديهم رأس مال بشري ومهارات أو يمكنهم اكتساب هذه المهارات التي تؤدي إلى خلق فرص عمل وأعمال تجارية لهم؛

12-إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة، يمكنها اجتذاب الإيداعات المحلية ومن ثم إعادة تدويرها على هيئة قروض مع تقديم خدمات مالية أخرى؛

(العوض2008).

13-مصادر تمويل تجلب مشكلات أقل: على الرغم من أن قطاع التمويل الأصغر التقليدي استغرق سنوات لجذب مصادر التمويل التجارية، من المتوقع ألا يكون هذا هو الحال في ظل هذا النموذج. هذا ليس لأن التمويل الأصغر التقليدي قد مهد السبيل وحقق نجاحًا، لكن الأكثر أهمية لأن الإسلام يسعى إلى تخفيف وطأة الفقر وتوزيع الثروة في الاقتصاد. ومن المعتقد أن هذا لم يحدث حتى الآن لفشل مؤسسات التمويل الأصغر في إظهار نموذج واعد مربح وناجح يقنع هذه البنوك بتقبل المخاطر وتمويل محفظة مؤسسات التمويل الأصغر على أساس المشاركة أو المضاربة. لكن في حال تطوير هذا النموذج وتنفيذه، من المتوقع ألا تحجم البنوك الإسلامية وحتى رجال الأعمال المعنيين بالصيرفة الإسلامية عن تقديم التمويل اللازم.

*14-توفير الخدمات المتكاملة للأرياف*والعمل على زيادة الوعي لديهم بأهمية الخدمات المصرفية والتي تعمل على تسهيل أنشطتهم الاقتصادية وتحسين مستواهم المعيشي، وذلك من خلال توفير التمويلات اللازمة لبدء الأنشطة الخاصة أو تمويل شراء المعدات والآليات والمدخلات الإنتاجية التي تعمل على زيادة مستوى الجودة والإنتاجية لأنشطتهم سواء كانت زراعية أو غير زراعية."

*15-تزويد فقراء المناطق الريفية بالأموال*والتمويل والخدمات المالية التي يحتاجون إليها لزيادة مكاسبهم وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً؛

2-1-1-5 *أهمية التمويل الأصغر*

مع الاتجاه المتزايد في العديد من الدول لاسيما النامية منها نحو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها قطاعاً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح التمويل الأصغر آلية أساسية من أهم الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف من حدة الفقر وآثاره في المجتمعات التي ظلت تعاني من هذه المشكلة وما تلقيه من شرارات على مختلف نواحي حياة أفراد المجتمع، وذلك من خلال استهداف الفقراء وتوسيع الفرص أمام الشرائح الأكثر حاجة للتمويل لاسيما فقراء المناطق الريفية الذين يمثلون أغلبية الفقراء في العالم والعمل على تحويل شقائهم وبؤسهم إلى سعادة ورخاء. ونتيجة لذلك

أصبحالتمويل الأصغر أكثر أهمية من أي وقت مضي لمكافحة الفقر الريفي لاسيما في البلدان العربية والإسلامية، وللتنويع بشكل فعال في استراتيجيات تحسين فرص الحصول على التمويل في أجزاءأخري من العالم.

ويعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005 السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة، سواءً من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة والبالغة الصغر المحدثة في ظل هذه البرامج ودورها في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة في إطار التنمية المستدامة المتكاملة.

(المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب 2008م)

2-1-1-6خصائص التمويل الاصغر:-

للتمويل الاصغر عدة خصائص تميزه عن انواع التمويل الاخري يمكن تلخيصها فيما يلي

1- تمويل يبني علي معلومات :يجب جمع معلومات كافية عن العميل ونشاطة وتحديد مدي نجاحة وقدرتة علي السداد إضافة الي اداء مطالبة (وصل امانة مع ضمان يتمثل غالباً في الضغط الاجتماعي)
2- التمويل الاصغر يمول جزاء من دورة المشروع اودورة كاملة اواكثر من دورة وبالتالي لايجب ربطة بدورة راس المال كما لايرتبط بصورة مباشرة بدراسة جدوي وانما دراسة مشروع
3- عدوي السلوك السلبي تنتشر بين العملاء ممايتطلب الحسم الفعال
4- العلاقات الاجتماعية تلعب دور مهم في التمويل الاصغر
5- التمويل الاصغر يمثل عملية تمويلية للعملاء وبالتالي هو تمويل يعمل علي تغير سلوك المتعاملين إتجاهات ايجابية
6- تمويل متدرج يبداء بتمويل مبلغ صغير ثم يتدرج
7- تمويل مراقب من قبل ضابط الإئتمان الميداني (زيارات ،متكررة ،من ضابط الإئتمان

(دليل التمويل الاصغر،2011م)

2-1-1-7المبادي العامة للتمويل الاصغر:-

1- يحتاج الفقراء الي مجموعة متنوعة من الخدمات وليس القروض فقط
2- يعتبر التمويل الاصغر اداء قوية لمكافحة الفقر
3- التمويل الاصغر يعني انظمة تخدم الفقراء

4- يهتم التمويل الاصغر ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة

5- تحديد سقف اسعار الفائدة يضر بالفقراء ويجعل من الصعب الحصول علي تمويل

6- ان العقبة الاساسية امام التمويل الاصغر هونقص المؤسسات التمويلية القوية والمديرين الاكفاء

7- يعمل التمويل الاصغر بشكل افضل عند قياس الاداء والافصاح بة

(دورة موسسات التمويل الاصغر بدون تاريخ)

2-1-1-8 مؤسسات التمويل الاصغر :-

البنوك التجارية :في الماضي كانت تتخوف من الدخول في التمويل الاصغر وذالك لعدة اسباب منها ،مخاطر العجز عن السداد وارتفاع تكاليف عمليات التمويل، ولكن حديثاً بدات البنوك التجارية في البلدان النامية النظر في التمويل الاصغر ليس اداء لتخفيف حدة الفقر فقط وإنما مشروعاً مربحاً(احمد ،2010م)

عوامل نجاح مشروعات التمويل الأصغر

1- الاختيار الجيد للعملاء ، الالتزام الشخصى : مهارات الاعمال (الريادة) صفات شخصية .

2- إختيار المشروع : ذات الجدوى الاقتصادية مبتكرة ، متجددة الاستمرارية دراسة الميزة التفضيلية السوق .

3- اختيار السياسات والإجراءات .

تقديم الطلب ، التسديد ، فترة التمويل ، فترة السماح ، الضمانات ، التخلف فى السداد ، الإجراءات المحاسبية ، المهام والواجبات ، الصيغ التمويلية.

2-1-1-9تعريف واهمية مؤسسات التمويل الاصغر:-

تعرف بانها المؤسسات التي تعني بتقديم الخدمات المالية للفقراء ،واغلبها مؤسسات قائمة علي برامج الإئتمان الاصغر وتقبل إيداع المبالغ الصغري من زبائنها فقط وليس من العامة ام المصارف زات المهام المزدوجة (تمويل اصغر،تمويل متوسط ،تمويل ،اكبر)فيقبل الودائع من العامة مثال مصرف الادخار.

في السودان لقد اصبح إصطلاح مؤسسة التمويل الاصغر يشمل معناه مجموعة متنوعة من المنظمات المعنية بتقديم هذه الخدمات ومعناها المنظمات غير الحكومية والاتحادات والبنوك التجارية الخاصة والمؤسسات المالية غير البنكية (التي تحول بعضها من منظمات غيرحكومية الي مؤسسات مقننة ،اقسام من البنوك الحكومية الرسمية .

يتصور البعض ان مؤسسات التمويل الاصغر عبارة عن منظمات مالية غير حكومية اي مصرح لها بتقديم خدمات مالية .لكن معظم منظمات اومؤسسات الاقراض محظور عليها قبول ودائع ادخارية من

عامة المواطنين ،ويبرر اطلاق اسم مؤسسات تمويل اصغر علي هذه المؤسسات اوالمنظمات لانها تقدم خدمات للفقراء .

ونجد في السودان عدد محدد من البنوك التجارية تقدم خدمات تمويل اصغر،والتي تعتبر مؤسسات تمويل اصغر ذات ميزه نسبية تتمثل فيها عدم محدودية مواردها علي المؤسسات الاخري التي تقبل ودائع اومدخرات بقيود .

(حامد ،2010م)

تبرز اهمية مؤسسات التمويل الاصغر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية في النقاط التالية :

1- توفير فرص العمل الاساسية وغرس مسؤلية التدريب اثناء العمل تجدر الاشارة الي ان الاعمال الصغيرة ساهمة في توفير فرص عمل الي حوالي 56%من مجموع القوي العاملة في الولايات المتحدة الاميريكية و35%في الاردن
2- توفير سبل العيش او الرزق لعدد كبير من افراد المجتمع تقدر بحولي 10 مليون امريكي
3- الاستفادة من امكانات المجتمع المحلي
4- تخفيف التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر
5- توظيف المدخرات وادخالها ضمن الودائع المصرفية
6- المساهمة في توفير احتياجات المشاريع الكبيرة
7- المساهمة في التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية

(المرجع السابق)

التحديات التي تواجه حاضر ومستقبل التمويل الاصغر:-

رغم هذا التطور الذي عرفتة المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الاربعة عقود الاخيرة والدور الريادي الذي تلعبة في تحريك وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا ان ثمة مجموعة من التحديات التي تعوق حاضر ومستقبل التمويل الاصغر ويمكن ان نجمل التحديات في الاتي :

1- المعوقات التنظيمية :-

من شان المعوقات التنظيمية علي جانب العرض ان تؤدي بشكل مباشر الي تخفيض ربحية العمليات الربحية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة من خلال صعوبات تقاضي الاسعار السائدة في السوق واسترداد القروض غيرالعاملة وعلي جانب الطلب

2- ضعف الاطر القانونية :-

ان ضعف الاطر القانونية يمكن ان يثني البنوك عن خدمة المؤسسات الصغيرة وخير مثال في هذا الصدد عدم فعالية وكفاءة انفاذ العقود فحافظة الاقراض تعتبر بشكل اساسي من العقود زات الاجال المتفاوتة

3- العوامل الاقتصادية :-

تعتبر العوامل الإقتصادية الكلية احد ابرز التحديات المماثلة في بنية التشغيل والعمل تتضمن هذه العوامل انعدام الاستقرار العام وارتفاع هامش الارباح اي ارتفاع تكلفة راس التمويل الاصغر ومخاطر اسعارالصرف يمكن ان تؤثرهذه التحديات علي العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة الي جانب العرض من خلال اعاقة فعالياته وكفاءته

(العبيد،2012م)

4- غياب العامل التحفيزي :-

ان غياب العامل التحفيزي مهم في العمليات المصرفية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم توافر البنية الاساسية للمعلومات الإئتمانية تعتبر عائقاً وتحدياً امام حاضر ومستقبل مؤسسات التمويل الاصغرفي السودان

5-عدم توفر البيانات الحقيقية :-

لاتوجد قوائم وبيانات يمكن الاعتمادعليها،ويمكن ان تكون المعلومات الخاصة بالمقترضين المحتملين من المؤسسات الصغيرة التي تنتجها اجهزة الاعلام والتصنيف الإئتماني وسجلات الضمانات معلومات في غاية الاهمية من حيث قدرت البنوك علي الموافقة علي القروض .

6-صعوبات تسويقية وادارية :-

تختلف الصعوبات التسويقية والادارية باختلاف نوع المشروع وطبيعة ونشاطة الذي يمارسه .

وتمثل اهم الصعوبات التي تواجهها هذه المشاريع انخافض الامكانات المالية لهذه المشاريع ممايؤدي لضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها علي توفر معلومات عن السوق المحلي والخارجي بالإضافة الي مشاكل تكاليف النقل وتاخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج بالصورة الكافية

(العبيد،2012م)

7-صعوبات فنية :-

عادتاً تعتمد هذه المشاريع علي قدرات وخبرات اصحابها في العمل بصفة رئيسية ،كماتلجا الي استخدام اجهزة ومعدات قد تكون بدائية اواقل تطوراً من تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة ولاتتبع اساليب الصيانة او الاساليب الانتاجية المتطورة التي تساعدها علي تحسين جودة منتجاتها بما يتماشي مع المواصفات العالمية في الاسواق الدولية .

8- تحدي تعقيدات الاجراءت الحكومية والمصرفية :-

هذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الانظمة التي تهتم بنظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تظهر مشكلة الضرائب من جانبين سؤا من اصحاب المشروعات الصغيرة من حيث ارتفاع الضرائب عليها او من جانب اخرتظهر مشكلة الجهاز الضريبي نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المؤسسات ممايضيق عمل جهاز الضرائب .

2-1-1-10الفئات المستهدفة بالتمويل الاصغر:

تتفق كل تجارب الاغراض الصغيرة علي استهداف الذين ترفض البنوك التجارية التعامل معهم لا لي شي الا لانهم فقراء ومعدومي الدخل ، فالاحتقاد السائد ان الفقير لايستطيع سداد القرض

ب-1الضمانات :-

1.صندوق ضمان السداد المجتمعي :يقوم اعضاء المجتمع المحلي بالمساهمة النقدية في صندوق مشترك يوظف لضمان سداد كل اعضاء المجموعة وهذه المبالغ توضع في حساب استثماري لدي البنوك ويستخدم لتقطية الجزاء غير المدفوع من القرض

2. الضمان الشخصي :يقوم العميل باحضار ضامن لدية حساب في احد المصارف الممولة للعميل ويتم التوزيع حسب الاتفاق

3.ضمان العميل بواسطة القاعدية ومجموعة التضامن : لكي تتبني هذه الضمانات المصاحبة يتطلب ان تقوم مؤسسات التمويل الاصغر بصفة خاصة بتغير الاجراءت وهياكل الفروع لإستيعاب هذه المتغيرات وهي ايضا تتطلب الاعتماد علي ضمان السمعة والثقة التي توفرها بمكاتب الائتمان من خلال سداد العملاء والذي يساعد في تقدير المخاطر.

الاقراض بضمان المجموعة :-

هي من نظم الاقراض المتبعة في العديد من دول العالم والفكرة الاساسية لنظام هذا القرض اختيار افراد هذه المجموعه لانفسهم للحصول علي غرض بضمان بعضهم البعض ويساعد المؤسسة في الحصول علي اكبر عدد من مشاريع الاقتصاد المنزلي والتدريب ويمتاز هذا النوع بنسبة سداد عالية

(احمد،2010م)

2- مقومات قطاع التمويل الاصغر:-

1- الجهات المانحة : هي عادة ماتكون جهات اجنبية في شكل منظمات متخصصة في مجال العمل الإنساني الطوعي وهي جهات نشطة تهدف الي مساعدة الجهات المحتاجة

2- الفئات المستهدفة بالتمويل الاصغر :-

هم الاشخاص الذين ترفض البنوك التجارية التعامل معهم بحجة عدم مقدرتهم لتقديم الضمانات المطلوبة بواسطة البنوك

4-هيكلة التمويل الاصغر في السودان :-

1- القطاع المصرفي (البنوك المتخصصة و التجارية)
2- المنظمات والاتحادات والوكالات
3- مؤسسات التنمية غير الرسمية
4- الصناديق الاجتماعية والشركات ومؤسسات التنمية
5- قطاع الإئتمان التقليدي

(احمد ،2011م)

6- سوق التمويل الاصغر:-

اي وحدة تقدم خدمات التمويل الاصغر(القروض ،التحويلات ،الادخار،التامين) يمكن تسميتها بمقدم التمويل الاصغر في السودان .

7- العائد من التمويل الاصغر:-

علي مستوي (الفرد ، الاسرة ، والمشروع)

تهدف مؤسسات التمويل الاصغر لتخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل والحصول علي عائد اوتحقيق ربح مناسب ،لضمان استمرارية الانشطة والمشروعات بعد نهاية فترة التمويل للمشروع بشكل كلي اوجزئي وبالتالي تواجه المؤسسات مشكلة تحقيق التوازن بين العائد من التمويل الاصغر من خلال اثره علي مستوي الاسرة او المستوي الفردي او مستوي المشروع .

1- علي مستوي الاسرة : يؤدي التمويل الي زيادة دخل الاسرة وتغير في نمط الحياة (عمرانياً،صحياً،تعليمياً) مساعدة الفقراء النشطين اكتساب مهارات اقتصادية وادارية ومالية بادارة المشروع ممايمكنها من توليد الدخل واضافة فرص عمل .
2- علي المستوي الفردي : يوفر التمويل الاصغرفرص المشاركة في توفير إحتيجات الاسرة ويصاحب ذالك الاستقلال الاقتصادي ونمؤ الدخل وزيادة القروض الجديدة
3- علي مستوي المشروع : يؤدي التمويل الاصغر الي زيادة إيرادات المشروع .

5-اثر التمويل الاصغرعلي العائد الاجتماعي والاقتصادي :-

1- **العائد الاجتماعي** : المعيشة ،نوعية الحياة ،التعليم ،المعرفة ،المجتمع والتواصل الاجتماعي والثقافي والصحة .

2- **العائد الاقتصادي** : نسبة المساهمة في الانتاجية والمساهمة في الدخل القومي والمساهمة في توفير فرص العمل وتخفيف حدة الفقر.

6. مبادئ التمويل الإسلامي:

خلال السنوات الأخيرة انبثق التمويل الإسلامي من كونه سوقاً للنخبة إلي صناعة مزدهرة سريعة النمو في كافة أنحاء العالم، فقد تم إنشاء أكثر من 500 مؤسسة ملتزمة بالشريعة خلال السنوات الثلاثين الماضية وهي منتشرة في 75 بلد وبحجم سوقي يبلغ 13 تريليون دولار أمريكي وبنمو سنوي يقدر بنحو 15% و يستقطب القطاع اهتماماً متزايداً من بلدان إسلامية وغير إسلامية علي حد سواء، ويشير مصطلح التمويل الإسلامي، وعلى نحوٍ أدق "التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية"، إلى الخدمات المالية التي تتم وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. (عبد الرحمن 2007). وتقوم الممارسات المالية الإسلامية الأساسية على مبدأ إسلامي أساسي وهو أن المال ليس في حد ذاته أصل من الأصول المنتجة (ليس مصدرًا للكسب في حد ذاته). وليس هذا فحسب بل إن المبادئ الأساسية لنظام التمويل الإسلامي تشدد على العوامل الأخلاقية والأدبية والاجتماعية والدينية لتشجيع وتعزيز المساواة والعدل لما فيه صالح المجتمع بأسره، فضلاً عن المبادئ التي تشجع تقاسم المخاطر والحقوق والواجبات الفردية وحقوق الملكية وقدسية العقود،(راحول وأميلا بدون تاريخ)، وعلى العموم يمكن بيان المبادئ الأساسية لنظام التمويل الإسلامي في ما يلي:

(محمد مصطفى2010)

- *تحريم الفائدة (الربا):* وهو المبدأ المركزي للنظام الإسلامي، فتعتبر الفائدة التقليدية على القروض أو المدخرات، كعائد ثابت دون المشاركة في أية مخاطر شيء محرم؛
- *تقاسم المخاطر:* لأن الفائدة محرمة، فأصحاب الأموال يصبحون مستثمرين بدلًا من دائنين، وبذلك يتقاسم مقدم رأس المال وصاحب المشروع مخاطر الاستثمار بدلاً من تقاسم الربح فقط؛
- *المال كرأس مال "احتمالي":* يُعامل المال كرأس مال "احتمالي"، والذي يعني أن يصبح المال رأس مال فعلي فقط عندما يُتداول مع غيره من الموارد للنشاط الإنتاجي، ويعترف الإسلام بالقيمة الزمنية للنقود، ولكن فقط عندما تكون بمثابة رأس مال فعلي، وليس عندما تكون رأس مال "احتمالي"؛
- *تحريم سلوك المضاربة:* لا يُشجع النظام المالي الإسلامي الاحتكار، ويحرم المعاملات التي تنطوي على أقصى درجات عدم التأكد والمقامرة والمخاطر؛

- *قدسية العقود*: يتمسك الإسلام بالالتزامات التعاقدية ووضوح وشفافية المعلومات، ففي عقود البيع مثلًا، يجب أن يكون المنتج أو الخدمة التي تُباع أو تُشترى واضحة لكلا الطرفين، وتهدف هذه الميزة إلى الحد من مخاطر المعلومات غير المتماثلة والمخاطر المعنوية؛
- *تمويل الأنشطة المتوافقة مع الشريعة*: فمحرم على المسلمين الربح من الأنشطة التي تعد غير أخلاقية، فعلى سبيل المثال الاستثمار في الأعمال المتعلقة بالخمر، والمقامرة، والمواد الإباحية، وأسلحة الدمار الشامل جميعها أنشطة محرمة؛
- *لا يجوز "البيع على المكشوف"*: لا يُسمح للمسلمين ببيع ما لا يملكون – لذا فلا يُسمح بالبيع على المكشوف
- *يُشارك التمويل الإسلامي على نطاق واسع مجالات مثل "الاستثمار الأخلاقي"* و"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" وكلٍ منهما يكتسب شعبية متنامية في جميع أنحاء العالم، حيث يدرك المستثمرون كم من المهم مراعاة كيفية استخدام ثرواتهم، ومصادر عائداتهم.

وبالنظر إلى هذه المبادئ ومقارنتها بمتطلبات التمويل الأصغر، حيث يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة وصغار المزارعين والحرفيين في ظل نظام مصرفي تقليدي مصاعب كبيرة عند بحثهم عن الموارد المالية التي يحتاجونها لتنمية وتطوير أنشطتهم، إذ أن أدوات الإقراض ليست مكيفة لتلائم أوضاع صغار المقترضين، وعادة ما لا يكون التمويل المؤسسى متاحاً لأصحاب المشروعات الفقراء، كما أن أغلب الفقراء يفتقرون لأي أصول مادية يمكن تقديمها كضمانات عينية عند الاقتراض وغيرها من المصاعب الأخرى. وفي ظل ذلك يتضح أن كثيرا من عناصر ومتطلبات نظام التمويل الأصغر تتسق مع الأهداف العامة للنظام المصرفي الإسلامي، فكلا النظامين يدعو إلى تشجيع إقامة المشروعات وتقاسم المخاطر، ويعتقد بأن الفقراء يجب أن يشاركوا في هذه الأنشطة، ويعتبر تقديم القروض بدون ضمانات في بعض الحالات مثالاً على كيفية اشتراك النظام المصرفي الإسلامي ونظام التمويل الأصغر في أهداف مشتركة، بل إن شروط وأحكام التمويل الأصغر الإسلامي هي الأكثر ملائمة وسهولة في الوصول إليها خاصة بالنسبة للسكان الأكثر ضعفاً و حرماناً لكونها تستند علي تقاسم المخاطر والأرباح والمعدلات الثابتة للدفعات المسبقة والشفافية بهدف ضمان الرعاية،وهكذا فإن النظام المصرفي الإسلامي وبرامج التمويل الأصغر يمكن أن يكملا بعضهما البعض ويتكاملا في علاقة وطيدة، وهذه العلاقة لا توفر منافع للفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة الذين يستبعدون من أسواق الائتمان فحسب، وإنما يمكن للاستثمار في مؤسسات الأعمال الصغرى أن يتيح أيضاً للمستثمرين في البنوك الإسلامية فرصة لتنويع استثماراتهم وتحقيق عوائد متينة الاجتماعية، ويظهر ذلك جلياًفي بعض الممارسات المشتركة بينهما، حيث يسعى المصرفيون الإسلاميون إلى تمويل النشاط التجاري الذي سيؤدي إلى تمكين الفقراء من أسباب القوة الاقتصادية بدلاً من الاكتفاء بمجرد إقراض هؤلاء الفقراء لأغراض الاستهلاك.

وبذلك يشكل التمويل الأصغر فرصة جيدة أمام التمويل الإسلامي حتى يعكس الأخير جوهر منظومة قيمه ومكنون رسالته. ويمكن أن يساعد الامتثال لأصول الشريعة الإسلامية وقواعدها، في الوقت نفسه، مؤسسات التمويل الأصغر على الوصول إلى عدد كبير من المسلمين الذين يفضلون أشكال الأنشطة المالية الممتثلة لأحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل إحدى الإمكانيات في التنسيق بين المانحين، لأن المؤسسات المالية الإسلامية ترى أن تخفيف حدة الفقر تعتبر عاملا مركزيا في صميم المسؤوليات الاجتماعية المؤسسية. كما تتمثل وسيلة أخرى للتعاون في إقامة شراكات تعاونية مع المصرفيين الإسلاميين حيث يمكن أن يتم في إطارها تقديم الخبرة والمشورة بشأن كيفية هيكلة المنتجات والخدمات الإسلامية .ولعله سيكون في وسع المصرفيين الإسلاميين أن يعملوا في المستقبل على توريق حوافظ التمويل الأصغر الممتثل لقواعد الشريعة الإسلامية حيث بدأنا نرى بداية تطبيق ذلك على التمويل الأصغر التقليدي.

إذن فإن التمويل الأصغر يمثل الخطوة المهمة التالية أمام صناعة التمويل الإسلامي لخدمة الشرائح السكانية العريضة من المسلمين، ولاسيما أن كثيراً من هذه الشرائح يندرج في عداد الفقراء، ويشدد التمويل الإسلامي على أهمية تمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي والملموس (على عكس المضاربات المالية والمنتجات الأخرى البعيدة عن الواقع المباشر المُعاش)، ولعل الرؤية الأخلاقية الأساسية، تتمثل في تعبئة المدخرات لاستخدامها في نشاط اقتصادي حقيقي يجلب النفع العام ويحقق الفائدة المرجوة للجميع، وتدعو الشريعة السمحة إلى تشجيع الادخار والاستثمار بدلاً من الإفراط في تحمل الديون الاستهلاكية .

وينسجم التركيز على الأصول الحقيقية انسجاماً تاماً مع أهداف التمويل الأصغر، حيث يفضل العاملون في البنوك الإسلامية تمويل الأصول المنتجة مثل المعدات أو غيرها من السلع الرأسمالية، إذ أنه عندما تكون للأصل الأساسي قيمة معمرة ويكون النشاط قابلاً للحياة، فإن الدخل الجاري لمالك النشاط التجاري لن يكون مدعاة للقلق أو مصدراً كبيراً لإثارة المخاوف.

ومن التجارب الناجحة في هذا الإطار على مستوى العالم الإسلامي نذكر التجربة الماليزية التي يعيش 37 %من سكانها تحت خط الفقر، إلا أنها استطاعت خلال ثلاثة عقود (1970-2000م)تخفيض معدل الفقر من 52.4% إلى 5.5%؛وحققت التجربة السودانية نتائج هامة في هذا الصدد، وقد عرفت دول عربية وإسلامية أخرى مستويات متفاوتة من النجاح في الحد من مشكلة الفقر منها مصر، سوريا، فلسطين، بنجلاديش وغيرها.

(رشيد الحسن2011 م).

يطبق البرنامج الصيغ الاسلامية في التمويل الاصغر وذالك لانه كل معاملات التمويل في السودان منز 1984م تتم وفق هذه الصيغ التي ستتطبق في مؤسسات التمويل وهنالك تعريفات مبسطة لبعض الصيغ الاسلامية

1- المرابحة : وهي نوعان المرابحة العادية والمرابحة للإمر بالشراء التي تجريها البنوك الاسلامية

أ- المرابحة العادية : تكون البضاعة جاهزة عند التاجر ويبيعها بالثمن الذي اشتريت به مع ربح معلوم وهذه المرابحة جائزة بالإجماع ولاخلاف ولاشبهه فيها وكانت موجودة منذ عهد الرسول صلي الله علية وسلم .

ب- المرابحة بالامر بالشراء:وهي تتكون من الخطوات التالية :

1- ياتي العميل ويطلب من البنك ان يشتري له بضاعة ويتعهد بانه في حالة تنفيز البنك هذه العملية سيشتريها

2- يقوم البنك بشراء هذه البضاعة ويقبضها وتدخل في ملكية البنك

3- ثم يقوم البنك ببيع تلك البضاعة او السيارة للعميل الامر بالشراء بالثمن مع ربح معلوم

2- المشاركة : فهي عبارة عن شخصين او اكثر باموال متساوية اومختلفة علي ان يكون الربح حسب المال عند الشافعية والمالكية اوحسب الاتفاق عند الحنفية والحنابلة ويجوز للشركاء الحق في الادارة كما يجوز التنازل عن الادارة والاكتفا بالشراكة المالية فقط

3- المضاربة المقيدة : هي وضعية معلومة وعقد مشروع تشيرالي تمويل المؤمن حيث يقوم احد الاطراف بتقديم المال بينما يقوم الطرف الاخر بتقديم الخبرة الادارية من تنفيذ المشروع ولكن الخسارة يتحملها الممول بشكل كامل

4- بيع السلم : صيغة معروفة ومطبقة في القطاع الزراعي ويمكن تطبيقها في نطاق واسع من القطاعات حيث الضوابط الشرعية والشروط الملائمة لكل قطاع وهي عبارة عن بيع سلعة يتعهد فيها البائع بتوريد السلعة المعنية المشتراه في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد يدفع بالكامل مقدماً ويمكن العمل به في المجال الصناعي والتجاري الذي يمكن تسويقه بسهولة فيمابعد

5- عقد الاستمتاع :يمكن العمل به مع الحرفين وفي حالة العطاءت(حدادين ،خياطين ،التمويل الاصغرلمنتجات الاساس والمعدات المنزلية)

6- عقد الايجار: في حالة امتلاك اليات ومعدات وتاجيرها لمجموعات او افراد(إيجار عربات-صيوانات –اواني الخ--) ويتم تمليكها لهم فيمابعد علي مدئ زمني يتم التعاقد علية .

7- المقاولة : يمكن التعامل بها في حالة تمويل مساكن اوتوسعة ماهو قائم من مباني (بناء غرفة،بناء كشك ،توصيل مياه ،كهرباء)

8- مشاكل ومعوقات التمويل الاصغر:-

- معظم البنوك التجارية لاتمتلك الخبرة الكافية في العمل الميداني وروابطها قليلة مع قواعد المجتمعات المحلية وهذا يحد من العملاء المحلين
- صعوبة تحديد الفئات المستهدفة ويعزي زالك ضعف اساليب تحديد الفقراء والنشطين اقتصادياً
- نقص التدريب وعدم الإلتزام التام بقوانين التمويل
- محدودية التنسيق بين مؤسسات التمويل الاصغرمن بنوك ومنظمات غير حكومية والصناديق الحكومية ومشروعات التنمية الريفية يقود الي ان تظل سياسات التمويل الاصغرمتبعثرة وليس في اطار استراتيجية شاملة للفقر

(يونيوكونز2006م)

- انخفاض العوائد على رأس المال المستثمر؛
- تدني هوامش الأرباح (غالباً ما تكون متدنية جداً)؛
- ارتفاع التكاليف التشغيلية في المناطق المعزولة؛
- عدم توفر الضمانات الإضافية في كثير من الأحيان، حيث يواجه المقرضون مخاطر أكبر لعدم سداد القروض؛
- تدنّي مستوى المهارات، الشيء الذي يحد من القدرة على إدخال التكنولوجيا الجديدة، مما يؤثر على الإنتاجية والتنافسية في السوق معاً، كما يحدّ الإقصاء الاجتماعي من كفاءات الإنتاج والتسويق؛

- صعوبة تقييم وتقدير العائد على التمويل الأصغر بسبب غياب المعلومات الدقيقة، بالإضافة إلى صعوبة إجراء التقديرات الكمية لبعض النتائج؛

- البعد عن الخدمات المالية؛

- عدم القدرة على تقديم وثائق رسمية عند اللزوم؛

- ضعف الحوافز على التمويل الخارجي؛ ففي الشركات الصغيرة في بلدان العالم النامية، لا يتم تمويل سوى نسبة 15 في المائة من الاستثمارات الجديدة بموارد مالية خارجية، مقارنة بنسبة 30 في المائة في الشركات الأكبر من ذلك، فبدون القدرة على الحصول على الخدمات المالية، تواجه الشركات الصغيرة والشركات الجديدة عقبات فيما يتعلق بكل من القدرة على دخول السوق وبآفاق النمو على السواء؛

- ضعف الدعم الحكومي للمؤسسات المعنيّة وتشجيع المنافسة فيها، بما في ذلك تسهيل دخول مؤسسات مالية أجنبية وإتاحة الحوافز التنظيمية الصحيحة؛ لا من خلال الدعم المالي لأسعار الائتمان أو المؤسسات المالية المملوكة للحكومات والذي عادة ما لا يكون مثمراً، حيث أنها تخفّض حوافز القطاع

الخاص لتقديم الخدمات المالية للفقراء، وعليه فإن دور الحكومة يجب أن ينصب في تسهيل الخدمات المالية وخلق البيئة الملائمة للتمويل الأصغر لا في تقديم القروض مباشرة؛

- عدم اندماجه في أغلب الحالات مع النظام المالي الرسمي القائم في البلد؛

- ضعف الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف التعاملات؛

ومن جهة أخرى قدمت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء من خلال دراسةبعنوان: "الخدمات المالية للفقراء الريفيين" أن أهم العوائق التي تقابلها الجهات التي تقدم تلك الخدمات هي:

- تشتت الطلب على الخدمات المالية نتيجة انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي وانخفاض كثافة السكان؛

- ارتفاع تكاليف المعلومات والمعاملات المرتبطة بالبنية الأساسية الضعيفة (مثل الطرق، والاتصالات السلكية واللاسلكية وعدم توفر معلومات عن العملاء حيث لا يوجد إثبات شخصية أو سجلات الممتلكات القائمة؛

- ضعف القدرة المؤسسية لمقدمي التمويل الريفي المرتبطة بالعدد المحدود للأفراد المتعلمين المدربين في المجتمعات الريفية الصغيرة؛

- الأثر السلبي للائتمان المدعوم أو الموجه من البنوك المملوكة للدولة أو مشروعات الجهات المانحة؛

- موسمية العديد من الأنشطة الزراعية وفترات الاستحقاق الطويلة للعديد منها، مما يعني تذبذب الطلب على المدخرات والائتمان، والتدفق النقدي غير المنتظم، و وجود فترات زمنية طويلة بين إصدار القروض والسداد؛

- ارتفاع نسبة المخاطر المرتبطة بالزراعة (مثل هطول الأمطار بشكل متغير، والآفات والأمراض، وتقلبات الأسعار، وضعف الخدمات الإرشادية للمزارعين الصغار وعدم قدرتهم على الحصول على المستلزمات الزراعية والوصول للأسواق؛

- عدم توفر الضمانات الفعالة نتيجة لعدم وجود حدود واضحة للملكية، فضلاً عن طول وتعقيد إجراءات تسجيل العقود، وضعف النظم القضائية.

(حسن إبراهيم2008م)

.محاور رؤية تطوير وتوسيع قطاع التمويل الاصغرفي السودان:-

1- إيجاد إطار وسياسات وتشريعات مساندة

2- توسيع نطاق خدمات التمويل الاصغر

3- تطبيق اليات ضمان مصاحبة كالاراضي غير المسجلة

4- إنشاء وحدة تمويل اصغر ببنك السودان المركزي

9- ايجابيات التمويل الاصغر :-

1- التقليل من الازمات التي يتعرض لها الفقراء خاصة النساء

2- زيادة الاستهلاك

3- زيادة الدخل للاسر

4- تكوين تجمعات انتاجية صغيرة

10- سلبيات التمويل الاصغروالقروض:-

1- حساب فائدة الارباح علي القروض

2- إستيلاء الرجل علي القرض عن طريق المراءة

3- تعميق الاعتماد علي الاقراض

4- الشفافية في المنظمات غير الحكومية

5- التعرض للمخاطر بسبب العجز عن السداد

ج-الإئتمان المصرفي :-

1- مفهوم الإئتماتن المصرفي : ان معني الإئتمان في الاقتصاد هو القدرة علي الاقراض ،

اصطلاحاً : هو التزام جهة الي جهه اخري بالاقراض او المداينة ،ويراد به في الاقتصاد الحديث ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عن انتهائها بدفع قيمة الدين ،فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بانواعها .

يعرف الإئتمان :بانه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا اومعنويا بان يمنحة مبلغ من المال لاستخدامة في غرض محدد خلال فترة زمنية محدده متفق عليها بشروط معينة .

2-العوامل الخاصة بالعميل:-

بالنسبة للعميل عدةعوامل منها الشخصية ،راس المال ،قدرته علي ادارة النشاط ،تسديد التزاماتة ،الضمانات المقدمة والظروف الخاصة والعامة التي تحيط بادارة النشاط الذي يمارسه العميل ،تقوم جميعها في تقييم القدرة لدي ادارة الائتمان علي اتخاز قرار إئتماني سليم .

3-العوامل الخاصة بالمؤسسات التمويلية :-

تشمل هذه العوامل عنصرين هما :تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ،تلبية طلبات الإئتمان اي القروض والسلفيات لتلبية احتيجات المجتمع ،

4- العوامل الخاصة بالتسهيل الإئتماني :-

أ- القرض من التسهيل

ب- المدة الزمنية التي يستغرفها الغرض ،اي المدة التي يرغب العميل في الحصول علي التسهيل من خلالها ومتي سيقوم بالسداد

ت- مصدر السداد الذي سيقوم العميل بالسداد منه

ث- طريقة السداد المتبعة هل سيتم سداد القرض علي اقساط دورية وزالك بما يتناسب مع طبيعة العمل ومع ادارتة وموارده الزاتية

ج- نوع التسهيل المطلوب هل يتوافق مع السياسة العامة للاغراض اويتعارض معها

ح- ثم مبلغ القرض او التسهيل لذالك اهمية خاصة حيث انه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المؤسسة احرص علي الدراسات التي تجريها خاصة ان نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم قد تكون صعبة وقد تؤثر علي المركزالمالي للمؤسسة .

خ- واخيراً نؤكد ان الحالة التي تتخز فيها القرارات الإئتمانية هي حالة الخطر،فمتخز القرار الإئتماني في المصرف لا يستطيع ان يتنباء بنتائج قرارة بدقة كاملة ولكن يستطيع تحليل المخاطر الإئتمانية .

5- دور ضابط الإئتمان :-

هنالك ثلاثة عناصرلإدارة الائتمان والتي يجب علي ضابط القروض ان يوليها جل اهتمامه لدي قيامة بتقيم جدوي اي مشروع يتم بناء علية اتخاز القرارلتمويل هذا المشروع .

1- السوق هل هذه فرصة مشروع جيدة

2- الادرة هل هذه هي الادارة المناسبة للقيام بالمشروع

3- المال اي الامور المالية

اولاًتحليل الادارة :

1- هل لدي العميل الرغبة في سداد القرض

2- هل لدي العميل القدرة علي سداد القروض

3- ويوجد عنصرين لانجاح اي مشروع مدر للدخل وهما(مديرصاحب عمل جيد ،فكرة جيدة)

6-اسباب الغروض المتعثرة :-

اسباب لها علاقة بالجهه الممولة :

أ- عدم وجود سياسات واضحة لدي الجهه الممولة

ب- عدم قيام الجهه الممولة بعمل الدراسات الإئتمانية الصحيحة لطلب التمويل قبل منحه

ت- عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي تم منحة من خلال الزيارات الدورية للمشروع

اسباب لها علاقة بالمقترض :-

1- تجهيز ضابط القروض الذين يقيمون بدراسة القرض بالشكل الكافي مماقد يؤدي الي إغفالهم لعدة جوانب كان من المفترض اخزها في الاعتبار قبل منح التمويل

2- عدم توفر معلومات ادارية مناسبة يمكن من خلالها ضابط القراض التعرف علي العملاء المحظور التعامل معهم (BL-List)في اتخاز القرار المناسب لمنح الإئتمان

3- التوسع الشديد في المناطق الجغرافية التي يتم منح التمويل فيهاوعدم توفر الفروع اللازمة والكادر المؤهل والمتابعة قد يؤدي زالك الي زيادت حالات التعثر.

7- كيفية معالجة القروض المتعثرة :-

1- الجلوس مع المقترض للوقوف علي اسباب التعثر والتاكد من رغبتة في السداد

2- اذا كان المقترض يرغب في السداد نقوم بمساعدتة في البحث عن مخرج لة لتسديد التزامة بعدة طرق منها:

أ- جدولة رصيد القرض المتبقي

ب- منح العميل فرصة جديده لإنعاش عملة ،وهذا يتطلب دراسة مفصلة للعميل ،ودراسة جدوي لمنح تمويل جديد ،ومراقبة المقترض بشكل مستمر لتاكد من استغلاله للقرض الجديد بشكل افضل لان هذا القرار اذا لم يكن صحيحا سيؤدي الي ارتفاع حجم القرض المتعثر مع العميل .

ت- اذا كان المقترض لايرغب في السداد نقوم باتخاز الاجراءت التالية:

1- التنفيذ علي الضمانات المقدمة من المقترض فوراً لتحصيل حقوق مؤسسة التمويل الاصغر

2- اذا كانت الضمانة المقدمة عبارة عن كفالة الاخرين بحيث يتم الضغط عليهم بكل السبل لتسديد الرصيد المتبقي

3- في حالة عدم التجاوب من الكفلاء يتم اتخاز الاجراءت القانونية اللازمة لتحصيل حقوق مؤسسة التمويل من خلال رفع قضية بالمبالغ المتبقية ضده وضد الكفلاء .

8- تجربة وضع قطاع التمويل في السودان:

إن جانب العرض للتمويل الأصغر في السودان صغير للغاية مقارنة بالطلب على هذه الخدمات والمقدر بصورة تقريبية 1 – 3%. ربما يعود هذا لكون أن صناعة التمويل الأصغر في العالم ما زال في مرحلة الطفولة. قطاع التمويل الاصغر يقدم خدمات مالية مثل الإئتمان الأصغر، وإئتمان أكبر ومكرر، وإئتمان إستهلاكي وإدخار وودائع، وتحويلات نقدية، وتأمين، ويتبنى مؤشرات قياس أداء معترف بها لا يوجد حقيقة في السودان. بالرغم من التمارين العديدة في الأئتمان الأصغر والتي إنطلقت لتقديم الإئتمان الأصغر لصغار المنتجين ومجموعات الدخل المحدود، بما في ذلك النساء، إلا انه لا يوجد اتساق في المنهج بين المؤسسات والوكالات التي تقوم بهذه الجهود، بجانب غياب استراتيجية واضحة للتمويل الأصغر.

هنالك تركيز متنام على تخفيف حدة قد تتطور خلال السنوات القليلة السابقة، كما ينعكس في إنشاء صناديق إجتماعية عديدة، ومؤسسات متخصصة كمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ومؤسسة التنمية الإجتماعية، هناك تحديات مكبلة تواجه قطاع التمويل الأصغر.

(الوليد2009م)

9-الضمانات المستخدمة في السودان:

وفقاً للتجربة السودانية في مجال التمويل الأصغر، تشترط مصارف من العملاء تقديم ضمانات كافية مقابل التمويل للجوء الى اليها عن فشل العميل في السداد لأي سبب من الأسباب.وقد لا تتوفر لعملاء التمويل الأصغر ضمانات مادية او عينية او أي اصول اخرى ذات قيمة مادية لتقديمه للبنك كما هو معمول به بالنسبة لتمويل الفئات الاخرى التي لا يتم التصديق بالتمويل لها الا بعد استلام البنك للضمانات الكافية والتي تفوق قيمتها مبلغ التمويل والتي يتصرف فيها البنك وفق ما يراه لاستعادة حقوقه عند حدوث تعثر، وأستخدمت التجربة الأولى للتمويل الأصغر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي الضمانات التقليدية مثل العقاري، الاصول، والضمانات الشخصية. بعد تزايد الإهتمام بالتمويل الأصغر في العام 2006م تم البحث في الضمانات التقليدية والبديلة ودورها في توسيع نطاق خدمات التمويل الأصغر.

10-تكلفة التمويل الأصغر:

تعتبر تكلفة التمويل الأصغر من اكثر العوامل المؤثرة على سلوك جانبي العرض والطلب (البنوك والمؤسسات، والعملاء). وبالتالي تعتبر من العوامل التي تؤدي لظهور فجوة بين العرض والطلب مما يترتب عليه حرمان شريحة كبيرة من عملاء التمويل الأصغر. يرى البعض أن خدمات التمويل الأصغر مكلفة، وهذا لا يشجع العديد من البنوك العاملة في القطاع المصرفي للدخول في هذا المجال وذلك نسبة لتعدد المعاملات والمتطلبات للتمويل الأصغر، ولذا فإن نجاح مؤسسات التمويل الأصغر مرتبطة بتحقيقها للإستدامة وتغطية كافة مصاريفها المالية والتشغيلية والإدارية بالإضافة الى تكلفة التضخيم وخسائر القروض نتيجة التعثر.

11- موجهات التمويل الأصغر للمصارف السودانية:-

نجد الاستراتيجية العامة للدولة الساعية لتقليل حدة الفقر والرؤية الاستراتيجية لتنمية وترقية التمويل الاصغر بالسودان ،وتنفيذاً للسياسة التمويلية لبنك السودان المركزي 2007م التي الذمت المصارف بتخصيص 12%من محافظ التمويل كحد ادني لقطاع التمويل الاصغر ،فقد تقرر ان تعمل المصارف علي انشاء ادارات او وحدات للتمويل الاصغر برئاستها وتقديم خططها سنوياً للتمويل وفقاً للاتي:

أ-العمل عبر الادارات والفروع القائمة

ب-العمل بشكل منفصل عبر الادارات والفروع القائمة

إدارت وحدة التمويل الاصغر :-

يمكن للمصارف إنشاء إدارات او وحدة مالية للتمويل الاصغر تتبع للادارة العليا بالمصرف حسب سياسة المصرف وتذويدها بقوي عاملة لها مهارات مناسبة ومدربة في مجال التمويل الاصغر لتكون مسؤلة عن الاتي :

1- وضع الخطط والميزانيات والبرامج الخاصة بالتمويل الاصغر بالتنسيق والتعاون مع الادارة العليا
2- التنسيق مع وحدة التمويل الاصغرللاشراف ومتابعة عملية التمويل الاصغر وبحث طرق تحسين الاداء وادرة المخاطر بالتمويل الاصغر
3- وضع السياسة المتعلقة بالتمويل الاصغر ،تطوير المنتجات وتقييم عمليات التمويل الاصغر
4- العمل علي حشد الموارد المطلوبة للتدريب والتمويل والاشراف
5- الإنتشار الجغرافي بالمناطق الحضرية والريفية علي السوا
6- تنظيم برامج نوعية في التسويق والترويج للمنتجات التمويل الاصغر عبر موظفيها المدربين والمحفزين لذالك العمل الذي يتطلبة التمويل الاصغر

د- قانون تنظيم مؤسسات التمويل الاصغر بالسودان:

أ/التسجيل والتاسيس والترخيص:

المؤسسات التي تقبل الودائع:

1- يجوز ان تكون مؤسسة التمويل الاصغر إتحادية او ولائية او محلية

أ- لايجوز تاسيس موسسة تمويل اصغر تقبل الودائع إلا اذا كانت الجهه طالبة للترخيص شخصية اعتبارية منشاءة اومسجلة باعتبارها

ب- هيئة عامة

ت- شركة مساهمة عامة اوخاصة مسجلة بوجب قانون

ث- اي جهة إعتبارية يحددها البنك

(عصام الليثي 2008م)

ب/المؤسسات التي لاتقبل الودائع :-

لايجوز تاسيس مؤسسة تمويل اصغر لا تقبل ودائع الا اذا كانت الجهة طالبة التسجيل شخصية إعتبارية منشاءة او مسجلة باعتبارها :

أ- هيئة عامة

ب- شركة مساهمة عامة اوخاصة مسجلة بموجب قانون

ت- منظمة غير حكومية مسجلة قانونياً

ث- إتحاد إئتماني مسجل قانونياً

ج- جمعية تعاونية مسجلة قانونياً

سيسات التمويل الاصغر ومتناهي الصغر:

1- تشجيع التمويل الاصغر للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذالك بزيادة مساهمة مشروعات التمويل الاصغر في الدخل القومي ،وتوفير فرص عمل وتخفيف حدة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية .

2- توفير التمويل الاصغر لمشروعات الخريجين والشباب والمراءة مع العمل علي ارسا مبادي العدالة وتوزيع الثروة بين المجموعات .

3- تيسيروصول خدماتالتمويل الاصغر الي الشرئح الضعيفة وغير القادرة علي الوصول الي الخدمات المالية الرسمية

4- حفز ودعم إنشاء موسسات التمويل الاصغر بالولايات .العمل علي خلق بيئة مشجعة لتحفز المدخرات الصغيرة والارتقاء بمستوي الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الاموال من الافراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية،واصدار استثناء من الضرائب يعفي مشروعات التمويل الاصغر من كل الضرائب .

تشجيع مؤسسات التمويل الاصغر للوصول للنسبة المستهدفة عبر السياساتالتالية:

1- توسيع قاعدة استخدام الوثيقة الشاملة لتامين التمويل الاصغر،والعمل علي اعتماد الثقة في العميل المبنية علي جودة المشروع.

2- تنظيم سوق التمويل الاصغر بالجملة بغرض تشجيع المصارف والمحافظ التمويلية والمانحين لتقديم التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الاصغر المرخص لها بمزاولة العمل وخاصة المؤسسات الولائية.

3- تنويع مصادر التمويل الاصغر،واستمرار بنك السودان المركزي في منح التمويل بالجملة لهذه المؤسسات عبر صيغة المضاربة المقيدة.

4- منح المشروعات الانتاجية ذات الميزات التفضيلية الاسبقية الاولي للتمويل الاصغر وخاصة مشروعات الخريجين والمراءة والشباب وانشاء نوافذ بهذه الفئات بالمراكز والولايات .

ان التمويل الاصغر اصبح ضرورة لاغني عنها خاصة بعد زيادة الاهتمام الحكومي بمشروعات وموضوعات التمويل الاصغر والاعتماد عليها كالية من اليات تخفيف حدة الفقر الذي ضرب المجتمع ومن هنا اهتم بنك السودان المركزي بموضوع تمويل مؤسسات التمويل الاصغر وإنشاء وحدة التمويل الاصغر بالبنك المركزي 2007م من اجل الاهتمام بصناعة التمويل الاصغر التي تساعد في رفع مستوي معيشة الافراد وإيجاد مصادر دخل اخري بالاضافة الي توفير فرص عمل وتخفيف نسبة البطالة في المجتمع .

بالإضافة الي إصدار اللوائح والقوانين التي تنظم عمل المؤسسات التي تعمل في مجال التمويل الاصغر والزام البنوك التجارية بإنشاء وحدات تمويل اصغر تتبع الي الادارة العليا وتدريب الكادر فيها من اجل المساعدة للانجاح عملية التمويل الاصغر وخلق الاستقرار في المشروعات حتي تصب في مصلحة صاحب المشروع وبالتالي في الناتج القومي ،تجدر الاشارة الي ان الحكومة ممثلة في رئسة الجمهورية وضعت مشروعات التمويل الاصغر من ضمن دائرة الانتاج ،وعلي الرغم من ذالك ان تجربة السودان في بداياتها الصحيحة اذا استمرت الدولة في فتح فرص التدريب للعاملين والمستفيدين من مشروعات التمويل الاصغر.

ج/وضعية السودان في التمويل الاصغر مقارنة مع بعض الدول العربية :

دخلت تجربة التمويل الاصغر السودان مؤخراً ،ورغم الاهتمام الرسمي علي مستوي كافة الاجهزة الحكومية بهذه الصناعة الا ان الناتج دون الطموح في بلد يعد اغلب سكانة فقراء ،والسودان حتي وقت قريب يصنف كاقل الدول العربية في صناعة التمويل الاصغر،فقد بلغت حصة التمويل الاصغر في السودان حوالي 12%ولكن من هذا المبلغ تم استقلال نسبة اقل الربع بينما في الدول العربية فان حصة المنشأت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية 13%للدول غير الخليجية.

شهدة محفظة القروض نموجيداً في مختلف الدول العربية ماعدا المغرب التي عرفت إنخفاضاً في سنة 2008م و2009م يرجع ذالك الي تدهور نوعية المحفظة مما جعل مؤسسات التمويل الاصغر تراجع خطط نموها واتخاز إجراءت قصد مواجهة القروض المتعثرة وقد انخفض حجم القروض في عام 2007و2009بنسبة 15%إنخفاضاً في الانتشار بنسبة 31%بالرغم من هذا الانخفاض الا ان المغرب ومصر تمثلان نسبة 61%من إجمالي محفظة القروض في المنطقة و76%من إجمالي العملاء .

وقد تتهيمن منهجية الاقراض الفردي في الاسواق العربية إنتشاراً ووحجماً،باستثناء السودان واليمن حيث تغلب علي اسواقها منهجية الاقراض الجماعي .

نظراً لان متوسط حجم القرض في حالة الاقراض الجماعي يقل كثيراً عنه في حالة الاقراض الفردي ،فان الاقراض الفردي يستحوز علي نسبة من إجمالي من محفظة القروض تفوق تفوق كثيراً نسبة الجماعي التضامني والاقراض الفردي ،نتيجة لتركيز مؤسسات التمويل الاصغر علي الاقراض الفردي مصحوب بالضمانات الشخصية ،خاصة في الدول التي نضجت اسواقها ،سعياً لتجاوز المقترضين التقليدين والوصول للأسرالتي تعيش فوق خط الفقر مباشرةً ولا تتعامل مع البنوك .

(فوزي بوسدرا2013)

الاقراض الجماعي نجده تتعامل به مؤسسات التمويل الاصغر في اليمن والسودان ولكن بقية الدول تركز علي الاقراض الفردي ،كما ان عملاء مؤسسات التمويل الاصغر بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا جلهم نساء بنسبة 65%

(فوزي بوسدرا وعبدالرحمن2011)

تتسم صناعة التمويل الاصغربالمنطقة العربية بالمحدودية ،ومن اهم هذه المنتجات المقدمة من مؤسسات التمويل الاصغر قروض مشروعات صغيرة اكثر من 90%من إجمالي الإئتمان المقدم،مع ضعف الوصول الي الخدمات التي تشتد الحاجة اليها مثل المدخرات والتامين الاصغروالتحويلات اللكترونية للاموال او الحوالات ،يرجع هذا الي البيئة التنظيمية والقانونية التي تفيد انواع الانشطة التي يمكن ان تضطلع بها المنظمات غير الحكومية والتي تمثل غالبية المؤسسات .

وقد حدث بعض التقدم بعد قيام المؤسسات في بعض الدول العربية بتقديم خدمات القروض الاسكانية كما حدث في لبنان وفلسطين وفي مصروسوريا ، كما تقوم شركة الاغاخان للقروض الصغيرة التي لها عدة فروع في اسيا وفي سوريا ومصر بتقديم خدمات التامين الاصغر.

وكنتيجة للطلب علي القروض الاسلامية قامت بعض مؤسسات التمويل الاصغر بتقديم خدمات التمويل الاصغر الاسلامي مثل المرابحة والمضاربة اذ كانت بنسبة ضئيلة جداً،ومن اهم هذه المؤسسات مايقوم به بنك الامل باليمن وفي فلسطينن مثل فاتن وصندوق التنميه الفلسطيني والاغاثة الفلسطينية واكاد،وريف فقط التي تقدم خدمات إسلامية وفي السودان مؤسسات التمويل الاصغر تقدم خدمات تمويلية تقليدية مع البنوك الاسلامية العاملة في السودان .

د/الرؤية الفكرية للتمويل الاصغر في السودان مع تنوع المنتجات:

إن التجربة السودانية في التمويل الاصغر افرزت كثير من الرؤئ يمكن تلخيصها في الاتي :

1-الي اي مدي يعتبر التدريب في منافذ التمويل الاصغر والمستفيدين تؤدي الي تقليل تكاليف التمويل الاصغر غير المباشرة ممايساعد في رفع كفاءت المشروعات الصغيرة.

2- تحديد مبلغ التمويل الاصغر مسبقاً من قبل المؤسسات التي تعمل في مجال التمويل الاصغر او المانحين للمشروعات الصغيرة ،هل يؤثر علي كفاءة المشروعات الصغيرة

3- عدم التقيد والإلتزام بالقرض الاساسي الذي من اجله صرفت اموال التمويل يؤدي الي عدم المقدرة في إستمرار المشروعات وبالتالي الي ضعف التنفيذ.

4- تعتبردراسة جدوي المشروع المفصلة وسيلة فاعلة في نجاح المشروع وتحديد نسبة الفائدة وبالتالي تساعد في استمرارية المشروع وتحديد كفائته .

5- يجب الاستمرار في تدريب العاملين والمستفيدين في مجال التمويل الاصغر حتي يذيد من كفاءة المشروعات .

6- لابده الاستمرار في الاشراف والمتابعة من قبل الجهات المانحة حتي تتمكن المشروعات الوصول الي الاهداف المطلوبة .

7- ضعف التمويل الممنوح وعدم تدريب العاملين والمستفيدين من المشروعات الصغيرة يؤدي الي زيادة التكاليف المباشرة وغير المباشرة ممايؤدي الي ضعف وفشل مشروعات التمويل الاصغر .

8- السياسات والإجرات المتبعه في تصديق وتنظيم عمل المشروعات تعتبر كافية وتساعد في تحقيق اهداف المشروع وبالتالي زيادة الكفاءة للمشروعات .

(غانم 2010)

ه/تجربة بنك الفقراء للتمويل الاصغرGarmin Bank:

يجب علي كل شخص يسعي اويحاول التحدث عن التمويل الاصغر أن يقف عند تجربة بنك جرامين اوبنك الفقراء الذي اسس في بنقلاديش من اجل محاربة الفقر ومساعدة الفقراء في الخروج من دائرة الفقر والدخول في دائرة الانتاج .

من الملاحظ ان البنك جاء نتيجة للمجاعة التي ضربت بنغلاديش في العام 1974م حيث كانت قاسية علي المجتمع ،وكان بروفيسر(محمديونس)استاز الاقتصاد يقوم بتدريس نظريات التنمية في جامعة شيتاجونج إحدي الجامعات الكبيرة في بنقلاديش ،عندما فشلت كل محاولاتة في إقناع المصارف بإقراض الفقراء دون ضمانات فقام ببحث عملي لدراسة وضع إطار للإدراج فقراء الاريف ضمن شبكة مصرفية قابلة للتطبيق ،حيث كان مقتنعأ بانه إذا ماتوفرت موارد مالية لسكان لايملكون الارض بشروط واجال مناسبة فإن هؤلا الملايين من الناس سيحققون من مشاريعهم اكبر اعجوبة تنموية في البلاد وكلمة جرامين تعني بالغة البنغالية الريفيين او القروين ،حصلت المؤسسة علي جائزة نوبل للسلام في عام 2006م ،وقد حصل البنك علي إعانات مالية فيما بعد من منظمات دولية علي راسها مؤسسة الامم المتحدة والحكومة البنغالية وقد تكلم مع أثنين واربعين شخص في القرية ممن كانو تحت فخ الفقر ،لأنهم يعتمدون علي قرض التجاره الربوية ،كل الذي يحتاجونه من الضمان هوثلاثين دولار فقط ،فاقراضهم هذا المبلغ من ماله الخاص.

و/أهداف بنك الفقراء:-

يهدف بنك الفقراء علي القضاء علي الفقرمن خلال العديد من الإجرات والوسائل التي تحقق الهدف المنشود للبنك .حيث يعتمد البنك علي الكثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في المنح التمويلية والتمويل عبر برامج يتم تطبيقها في كثير من الدول والمجتمعات من خلال وسائل واسلوب تنظيمي ومعايير تستند علي العديد من الاهداف ومنها مايلي :

1- تشجيع المقرضين علي اخز القروض باساس تعليمي تنموي إجتماعي لتوفير ظروف إجتماعية مناسبة لكل اسرة.
2- الإستفادة التامة من الفواد وتحديد سقف محدد لها مهما طالت مدة السداد بمعني لايجوزلقيمة الفائدة ان تتجاوز قيمة القرض.
3- الإشتغال وسط النساء كقوة تنموية وفسح المجال لهن للإقراض بقصد إقامة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

4- الاخذ بمبداء التنمية للجميع وتحديد اهداف تنموية إستراتيجية تنموية في قطاع الصحة والتعليم والخدمات الإجتماعية

5- تقوم مصلحة الإقراض علي تمويل المجموعات والتي تتكون فيها كل مجموعة من 21عضو حيث يضمن كل عضو الأخر.

6- إنشاء فريق العمل الذي يقوم بالاشراف علي المقترضين ويكون ذالك من خلا بذل مزيد من الجهد.

7- توفير المدخرات التي تكون في بعض الاحيان إجبارية

السمات العامة لبنك الفقراء:-

مشروع إقتصادي ذو طبيعة إجتماعية بنسبة مائة بالمئة .

د/المشروعات الصغيرة :-

1/مفهوم المشروع الصغير:

اختلف الكتاب والباحثون في تعريف المشروع الصغير، حيث ظهرت عدة محاولات لتعريف المشروع الصغير، استناداً إلى بعض الأسس والمعايير، لذلك فإن تحديد مفهوم وتعريف المشروع الصغير يختلف باختلاف الزمان والمكان ومجال النشاط.

فمفهوم المشروع الصغير يختلف بين الدول المتقدمة والنامية، فالمشروع الصغير بالنسبة للاقتصاد الأمريكي أو الياباني والألماني يختلف عنه بالنسبة للاقتصاد الأردني والمصري والسوداني أو أية دولة أخرى من الدول النامية ومن ناحية أخرى من حيث طبيعة نشاط المشروع إذا ما كان صناعي أو زراعي أو تجاري أو حرفي، فالمشروعات التي تعمل في مجال الصناعة تختلف عن تلك التي تعمل في مجال الزراعة أو تلك التي تعمل في مجال تقديم الخدمات وحتى في المجال الواحد تختلف المشروعات الصغيرة عن بعضها البعض، فالمشروعات الصغيرة التي تعمل في مجال صناعة السيارات تختلف عن المشروعات الصغيرة التي تعمل في مجال صناعة الملابس.

من أجل ذلك ظهرت عدة محاولات لتعريف المشروع الصغير من خلال بعض المعايير التي يعتمد عليها في تحديد المشروع الصغير ومنها:

1. تحديد عدد العاملين في المشروع.
2. تحديد حجم مبيعات المشروع.
3. تحديد قيمة الموجودات (حجم رأس المال المستثمر).
4. تحديد حصة المنشأة في السوق وحجم الأرباح التي تحققها المنشأة إلا أن هذه المعايير لم تحقق الهدف المنشود إلى حد ما وذلك بحكم الخصائص المتعددة للمشاريع الصغيرة.

فقد تكون المنشأة صغيرة قياساً بمنافسيها من حيث عدد العاملين في المشروع إلا أنها قد تكون كبيرة من حيث حجم مبيعاتها وقيمة موجوداتها والعكس صحيح، وقد تكون قيمة موجودات المنشأة كبيرة مقارنة بحجمها وعدد الأفراد فيها والعكس صحيح.

وقد تكون المؤسسة كبيرة من حيث حجم مبيعاتها ولكنها صغيرة من حيث عدد الأفراد العاملين فيها، أو قد تكون صغيرة من حيث قيمة موجوداتها رغم امتلاكها لعدد كبير من القوى العاملة.

ونظراً لهذه الأسباب فإننا لا نستطيع وصفها كمعايير للحكم فيما إذا كان المشروع صغيراً أو كبيراً بحكم تفاوت تلك المعايير بين مشروع وآخر.

وفي كافة دول العالم تقوم جهات مختلفة بوضع معايير أو أسس من خلالها يتم تحديد ماهية المشروع الصغير وهذه المعايير تختلف من دولة إلى أخرى.

ومن هنا يحدث الاختلاف في تحديد المشاريع الصغيرة وهو اختلاف ناتج عن اختلاف الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية.

وبناءً على هذه المعايير يتم التعامل مع المشروعات خاصة عند تقديم بعض التسهيلات والمزايا الخاصة بالمشاريع الصغيرة، وقد تبنى بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي تعريف المشروع الصغير على النحو التالي:

2- تعريف البنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي:-

كل تنظيم مستقل في الملكية والادارة ويستحوز علي نصيب محدود من السوق والذي لايزيد فية عدد العاملين فية عن 200عامل وراس المال لايزيد عن 9مليون دولارواراباحة السنوية لا تزيد عن 450الف دولار والقيمة المضافة لاتزيد عن 4,5مليون دولار سنوياً

(حامد 2010)

3- تعريف الاتحاد الاروبي :-

كل منشاءة عاملة اوتنظيم يمارس نشاط اقتصادي ويقل عددالعاملين فية عن 100عامل

4- تعريف بنك السودان المركزي :-

(كل مشروع نشط يبلغ تمويلة 10,000 جنيه)

د- تعريف اتحاد الصناعات في السودان :-

(كل مشروع ملخص لة ويقل عدد العاملين فية عن 10 عامل)ولعل المتفق علية بنسبة كبيرة والاخز بمعياري العمالة وراس المال ليكونا معا المعيار الاسسي مع الاخز في الاعتبار المعايير الاخري حسب النشاط وطبيعة المشروع ويمكن تعريف المشروعات الصغيرة : بانها التنظيات التي

تقوم بالانتاج علي نطاق صغيروتستخدم رؤس اموال صغيرة وتوظيف عدد محدود من الايدي العاملة (5—10عمال)وتتبع اساليب الانتاج المرتبطة بالبيئة .

ثانياً/ خصائص المشاريع الصغيرة ومميزاتها:

1. الاعتماد على العنصر البشري والطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل.
2. تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية.
3. قوة العلاقة بالمجتمع.
4. تحتاج إلى موارد مالية وبشرية.
5. مرونة الإدارة.
6. امتلاكها استراتيجيات فعالة.
7. استمرار بحثها عن الريادة والتميز..
8. دراسة حاجات المستهلك ورغباته بشكل مستمر.
9. المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق.
10. البدايات الصغيرة.
11. الآثار الاجتماعية.

1. الاعتماد على العنصر البشري والطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل:

يحتوي المشروع على العنصر البشري باعتباره البنية الجوهرية للمشروع، وترتبط القوى البشرية بعلاقات تنظيمية محددة، وتسعى إلى تحقيق أهداف المشروع وأهدافهم الذاتية، والطموح للترقية والاستقرار وبيئة عمل آمنة كما يتميز المشروع الصغير بقلة عدد العاملين فيه ومحلية النشاط فيه، ويؤدي ذلك إلى علاقات حميمة وألفة ومودة بين صاحب المشروع والعملاء، كما يتم تجاهل الألقاب الرسمية ورفع التكلفة، وبالتالي يتم تقديم الخدمة والسلعة في جو تسوده الصداقة، إضافة إلى متانة علاقات الصداقة بين العاملين في المشروع.

2. تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية:

تستمد مشروعية إقامتها من إمكانية قيامها بدور محدد في عمليات التنمية الاقتصادية، كما أن لها مسئولية أخلاقية واجتماعية واضحة، أي أن المشاريع الصغيرة تساهم بنسبة عالية وبشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن هذه النسبة تفوق نسبة مساهمة المشاريع الكبيرة في الناتج المحلي في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

فالمشاريع الصغيرة تدفع مستوى التوظيف لعنصر العمل مما يخلق دخولاً جديدة والتي بدورها تخلق طلباً جديداً فعالاً يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

كما أن زيادة الدخول تؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار في المشاريع صغيرة الحجم أو توجه جزء كبير منها إلى البنوك والمؤسسات المالية للادخار والاستثمار.

3. قوة العلاقة بالمجتمع:

ترتبط المشاريع الصغيرة بعلاقات قوية بالمجتمع المحلي المحيط بها، حيث يساهم أصحاب المشاريع الصغيرة بوصفهم جزء من المجتمع في التعرف على كافة أحوال المجتمع، ويشاركونهم في أفراحهم وأتراحهم، وتساهم هذه العلاقات في ترويج منتجات هذه المشاريع بشكل سريع وحتى دون الحاجة أحياناً إلى سياسات ترويجية.

4. تحتاج إلى موارد مالية وبشرية:

تحتاج المشاريع الصغيرة كغيرها من الأنشطة الاقتصادية إلى الموارد المالية المادية والموارد البشرية، وتسعى إلى الحصول على هذا التمويل بأقل التكاليف.

5. مرونة الإدارة:

لا توجد لوائح جامدة أو قوانين تحكم عملية اتخاذ القرار حيث يقوم صاحبا لمشروع بناءً على خبرته السابقة بتقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب وبالتالي فإن المشروع الصغير أكثر قدرة على تقبل التغير وتبنى سياسات جديدة في حيث أن اتخاذ القرار في المشاريع الكبيرة يتطلب وقتاً وجهداً كبير بين ذلك أن وجود الطابع غير الرسمي في التعامل بين العاملين وصاحب العمل وبساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرار يساهم إلى كبير في سرعة اتخاذه.

6. امتلاكها استراتيجيات فعالة:

يدار المشروع بالاعتماد على استراتيجيات وسياسات وبرامج وقواعد عملية بوصفها وسائل فعالة لإنجاز أهدافها وتحقيق غاياتها، حيث تمتلك المشاريع الصغيرة المقدرة على المنافسة ومحاربة الاحتكار.

7. استمرار بحثها عن الريادة والتميز:

تسعى المشاريع الصغيرة إلى تطوير أدائها وعملياتها لدعم مركزها التنافسي في البيئة التي تعمل فيها، فالمشاريع الصغيرة هي المصدر الأساسي للأفكار الجديدة والاختراعات والإبداعات، كما أن حافز الربح يدفع العاملين في المشاريع الصغيرة إلى ابتكار أفكار جيدة تؤثر على أرابحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

وأصحاب المشاريع الصغيرة دائماً يغامرون بفكرة جديدة لأنهم في أحيان كثيرة لا يملكون الطلب على سلعة أو خدمة مثبتة الطلب.

ذلك أن الشركات الكبيرة تركز على إنتاج السلع ذات الطلب المستمر ، كما لا تقدم الشركات الكبيرة أي دعم لفكرة جديدة إلا إذا ثبت جدوى نشاطهم وتطويرهم لسوق أكيدة للسلعة الجديدة.

8. دراسة حاجات المستهلك ورغباته بشكل مستمر:

تتميز المشاريع الصغيرة باهتمامها بدراسة وتحليل حاجات المستهلك ورغباته والعمل الجاد على سرعة الاستجابة لإشباع هذه الحاجات وتلبية تلك الرغبات واعتماد الأسلحة التنافسية فيما يتعلق بالجودة والتكلفة والسرعة في تقديم خدماتها لضمان ولاء المستهلك لها.

9. المعرفة التفصيلية بالسوق والعملاء:

ولا شك أن سوق المشروعات الصغيرة محدود نسبياً، وتلعب المعرفة الشخصية بالسوق والعملاء دوراً مهماً في نجاح المشروع، حيث يتم التعرف على احتياجات العملاء وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة تطورها في المستقبل، لذلك لا يفاجأ صاحب المشروع بالتغير في الرغبات والاحتياجات للعملاء في حيث أن المشاريع الكبيرة تحتاج إلى التعرف على حاجات العملاء ورغباتهم من خلال دراسات أبحاث السوق، إلا أن السوق في تغير مستمر مما يؤدي إلى زيادة التكاليف على المشاريع الصغيرة إذا ما استمرت هذه البحوث، وهذا يعني قيام هذه الشركات الكبيرة بهذه الدراسات على فترات متباعدة، لذلك نجد أن المشروع الصغير يكون في وضع أفضل بشكل كبير من حيث القدرة على المتابعة للتطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء.

10. البدايات الصغيرة:

كثير من الشركات الكبرى في الوقت الحاضر كانت مشروعات صغيرة بل وصغيرة جداً ومثال ذلك:

أ. شركة "فورد" التي كان صاحبها ميكانيكياً صغيراً ورشة للحدادة وقد صنع أول سيارة في هذه الورشة.

ب. " ويجلمان" مؤسس شركة الأطلس والباسفيك للشاي حيث كان يبيع الشاي إلى جانب وظيفته في محل مصنوع من جلد الحيوانات.

ج. "دونالد دوغلاس" بدأ في عمل الطائرات في غرفة استأجرها خلف دكان حلاق بألف دولار.

د. "سيرز" حيث كان يبيع الساعات في وقت فراغه وهو يعمل وكيل محطته في بلدة صغيرة.

11. الآثار الاجتماعية:

تساهم المشاريع الكبيرة إلى حد كبير في الحد من البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة، وحل كثير من المشكلات التي تواجه المجتمع أو الأفراد في المناطق النائية والريفية من خلال توفير الاحتياجات الضرورية لهم، إضافة إلى زيادة الإدراك والإحساس بأهمية التكافل والتضامن الاجتماعي بغض النظر عن الدين أو اللون والجنس.

12. مالك المنشأة هو مديرها:

مالك المنشأة هو مديرها حيث يتولى العمليات الإدارية والفنية وهذه صفه هذه المشروعات الغالبة كونها ذات طابع أسري.

13. انخفاض حجم رأس المال:

انخفاض الحجم المطلق لرأس المال لإنشاء المشاريع الصغيرة وذلك لأن مدخرات هؤلاء المستثمرين مدينة.

14. الاعتماد على الموارد المحلية:

تعتمد هذه المشاريع على الموارد المحلية مما يعني خفض التكلفة الإجمالية.

15. هي صناعات مكملة:

تقوم هذه المشاريع غالباً على صناعات مكملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.

16. الافتقار إلى هيكل إداري:

تدار هذه المنشآت من قبل شخص واحد هو المسئول الإداري والمالي والفني لذلك ليست بحاجة إلى أي هيكل إداري.

17. تخلق فرص عمل قليلة مقارنة مع المشاريع الكبيرة والمتوسطة.

18. انخفاض حجم الإنتاج.

19. قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها وكذلك دراسات الجدوى وقصر الوقت اللازم لإنشائها وإعداد خططها إلى جانب قصر الفترة اللازمة لتشغيلها وبدء تجربتها.

20. سرعة الحصول على المردود من العمليات.

21. بساطة المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لها.

22. محدودية الحاجة إلى التدريبي والتأهيل فهي لا تكون بحاجة غالبية إلى مهارات معينة في مراكز متخصصة.

(ماجدة 2001م)

ثالثاً/ أنواع مشروعات الأعمال:

1. حسب الحجم:

تنقسم مشروعات الأعمال الصغيرة إلى ثلاثة أنواع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وقد يكون رأس المال أو المبيعات أو عدد العاملين أو عدد الفروع هي الأساس لتحديد الحجم.

2. حسب نوع النشاط:

تنقسم مشروعات الأعمال الصغيرة وفقاً لطبيعة النشاط الذي تمارسه، فهناك المشاريع الصناعية والمصرفية والتجارية والمالية، وقطاعات البناء والتشييد والخدمات.

3. حسب نوع الملكية:

تنقسم مشروعات الأعمال الصغيرة وفقاً لنوع الملكية، فمنها شركات القطاع العام "المساهمة العامة" ومنها المشاريع المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص ومنها المشاريع ذات الملكية الخاصة وأسهم هذه الشركات لا تتداول بين عامة الجمهور وإنما إلى أفراد محددين "عائلة محددة" ومنها مشاريع الأعمال الدولية التي تشارك فيها أكثر من دولة.

رابعاً/ أسباب فشل المشروعات الصغيرة:

1. الافتقار للتخطيط الاستراتيجي:

عدم وجود استراتيجية واضحة يستهدي بها في اتخاذ القرارات وذلك لاعتقاد أصحاب المشاريع بعدم ضروريتها، وقد تحل بدل ذلك الأهداف قصيرة الأجل والرغبة في تحقيق الربح السريع مما قد يؤدي إلى فشل المشروع في البقاء والاستمرار.

لكن وجود التخطيط الاستراتيجي يعني تمكين صاحبا لمشروع من تقدير إمكانيات عمله، ومعرفة ما الذي يرغب به المستهلك وما الذي يتمكن المستهلك من شرائه، من هم المستهلك المستهدف، وكيفية جذب المستهلكين والمحافظة عليهم.

2. نقص الخبرة وعدم معرفة السوق:

يجب أن تتوفر الخبرة الكافية لدى صحاب المشروع الصغير، إذا لها يمكن البدء في مجال تجارة الملابس بالتجزئة دون أن يكون هناك خبرة لدى الشخص في هذا المجال لأن هذه الخبرة هي الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع.

ولا يمكن البدء في مجال حرفة العملة أو تجارة الذهب دون أن يكون الشخص قد عمل لدى الآخرين في هذا المجال واكتسب الخبرة المناسبة، لأن عدم معرفة السوق وبشكل خاص حاجات ورغبات العملاء وأذواقهم يعني الفشل.

3. عدم كفاءة الإدارة:

عدم توفر كفاء الإدارة بعدم توفر الخبرة الكافية على اتخاذ القرار يؤدي إلى فشل المشروع حيث تؤدي عدم الخبرة إلى عدم القدرة على العمل بنجاح كما أن هذا الضعف في جانب التوجيه أو التحفيز للعاملين قد يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالموارد البشرية في اجتذابها أو الاحتفاظ بها أو إنتاجيتها وعطائها للمشروع.

4. الرغبة في السيطرة لدى المالك:

وتؤدي الرغبة العالية في السيطرة لدى المالك إلى تركز القرارات في شخص واحد في ظل الحاجة إلى تنوع القرارات بسبب اعتماد المالك على خبراته المتنوعة ومحدودية مهارته، وفي ظل محدودية الموارد والإمكانات للمشروع الصغير فقد يؤدي قرار خاطئ إلى فشل المشروع.

كما أن ضيق الوقت لدى المالك وانشغاله الدائم في القيام بأعمال كثيرة قد يؤدي إلى إهمال جوانب أخرى بسبب عدم توافر الوقت الكافي لكل مهمة إضافة إلى ضعف المتابعة والقصور في المعلومات وفي الوسائل الرقابية.

5. النمو غير المسيطر:

إن النمو في أي مشروع يجب أن يكون مخططاً ومسيطراً عليه، فالتوسع في العمل عن طريق الأرباح المحتجزة أو زيادة رأسمال المشروع من قبل المالك يختلف عن التوسع عن طريق الاقتراض وتوليد التزامات جديدة وكبيرة على المشروع.

6. عدم ملائمة موقع المشروع:

إن اختيار الموقع بدراسة جيدة ويبحث وبتخطيط مهم لنجاح المشروع، وبالذات في مشاريع التجزئة التي تعتمد على المبيعات والتي تتأثر بشدة باختيار الموقع، كما أن اختيار الموقع يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المبلغ المخصص للإيجار.

7. نقص السيطرة على المخزون:

المخزون مهم لتلبية حاجات العملاء ويجب أن يزيد عن حد معين حتى لا تضيع فرصة استثمار هذه المبالغ في مجالات عمل أخرى، ويجب أن لا يحدث نقص في المخزون حتى لا يتم التقصير في خدمة العملاء واحتمالية تحولهم إلى أماكن أخرى.

8. عدم القدرة على التحول:

مع تطور المشروع ننشأ حاجات جديدة في العملية الإنتاجية والتسويقية وأحياناً في طبيعة المنتجات وتنوعها، ومن يتطلب ذلك تطويراً في القدرات الموجودة أو جذب قدرات جديدة وهذا ما لا يوافق عليه صاحبالمشروع مما يؤدي إلى فشله.

خامساً/ دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعتبر المشاريع الصغيرة المحرك الأهم لنمو الاقتصاد المحلي حيث يوفر في U.S.A أكثر من 50% من مجموع الاستخدام الخاص، وأكثر من 40% من الناتج القومي الإجمالي للسلع والخدمات.

وتشكل المشروعات الصغيرة 97% من إجمالي عدد المشروعات الأمريكية وتساهم في خلق 58% إجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا.

في كندا تساهم المشاريع الصغيرة في توفير 33% من فرص العمل.

في اليابان تساهم المشاريع الصغيرة في توفير 55.7% من فرص العمل.

في غانا تساهم المشاريع الصغيرة في توفير 85.5% من فرص العمل.

في الهند تساهم المشاريع الصغيرة في توفير 78% من فرص العمل.

في أندونيسيا تساهم المشاريع الصغيرة في توفير 88% من فرص العمل.

في نيجيريا تساهم المشاريع الصغيرة في توفير 74% من فرص العمل.

في الفلبين تساهم المشاريع الصغيرة في توفير 74% من فرص العمل.

في تنزانيا تساهم المشروعات الصغيرة في توفير 63% من فرص العمل.

في كوريا تساهم المشروعات الصغيرة في توفير 35% من فرص العمل.

هذا يعني أن المشاريع الصغيرة مهمة للدول المتقدمة وللدول النامية على حد سواء ومن ثم تلعب دوراً كبيراً في معالجة البطالة التي لها اجتماعية سلبية في معظم دول العالم، وفي المقابل فإن المشاريع الكبيرة لا يمكن لها أن تعمل بالشكل الكامل إذا تم استبعاد دور المشاريع الصغيرة.

ونجاح المشاريع الصغيرة هي سبب رئيس لنجاح المشاريع الكبيرة، حيث أنها تزود المشاريع الكبيرة بغالبية مستلزمات الإنتاج.

والقاعدة تقول: "إن المشروعات الكبيرة لا تنمو ولا تحقيق أي نجاح ولا تزدهر إذا لم يوجد هناك مشاريع صغيرة توفر لها احتياجاتها من المواد والخدمات وتشتري منتجاتها".

وتبرز أهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد من الناحية الوظيفية نظراً لما يلي:

(أ) ترابط الأعمال التجارية:

هناك علاقة تكاملية بين المشاريع الصغيرة والكبيرة (ما تم ذكره في الفقرة السابقة)، لأن الاقتصاد الواسع يتطلب عدد كبير من صغار تجار الجملة والتجزئة والموزعين العاملين كوسطاء بين المنتج والمستهلك.

مثال: قيام شركات صغيرة بصيانة صناعة السيارات من شركة جنرال موتورز وشركة فورد.

(ب) المحافظة على استمرارية المنافسة:

تنافس المشاريع الصغيرة مع بعضها البعض يعني محاربة الاحتكار والمحافظة على الاقتصاد الحر في ظل المنافسة الحرة، لذلك وجد أن هناك عدة هيئات ومؤسسات وأساليب دعم المشاريع الصغيرة مثل إنشاء هيئة إدارة المشاريع الصغيرة في U.S.A وكذلك إنشاء لجنة البيت الأبيض للمشاريع الصغيرة.

(ج) التجديد:

إن عملية التحسين والتجويد مهمة جداً والأفراد في المشاريع الصغيرة هم المصدر الأساسي للأفكار الجديدة حيث أن المشروعات التي تدار من قبل أصحابها أكثر قابلية للتجديد والتحديث بحكم الدافعية لتحقيق الربح.

(د) رواج الامتيازات:

هناك عديد من المشاريع الصغيرة قائمة على أساس أخذ حق الامتياز من شركات كبيرة مثل مطاعم "ماكدونالدز" Macdonald's والتي تعمل بموجب امتيازات من المشروعات الكبيرة

الفـــــــقر:-

.يمثل الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية ملازمة للعديد من الاقتصاديات والمجتمعات، التي لم تستطع التخلص منها على الرغم من قدمها والتطورات الكبيرة التي عرفتها الإنسانية في شتى مناحي الحياة، وتعيش الغالبية العظمى من فقراء العالم في مناطق ريفية، إذ بين التقرير الذي أصدره الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عام 2011 أنه ما زال الفقر مشكلة ريفية بالدرجة الأولى، وستظل أغلبية فقراء العالم تعيش في المناطق الريفية على امتداد عقود كثيرة قادمة، وأن 70 في المائة من الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً، أي ما يقرب من مليار نسمة، يعيشون في المناطق الريفية. كما تشير إحصائيات أخرى إلى أن ثلاثة من كل أربعة فقراء في البلدان النامية يعيشون في مناطق ريفية. (.IFAD 2001)

ويواجه الفقراء والشركات الصغيرة في المناطق الريفية لاسيما في الدول الإسلامية العديد من الحواجز المعيقة للقدرة على الحصول على الخدمات المالية، ومنها: البعد عن الخدمات المالية، وعدم القدرة على تقديم وثائق رسمية عند اللزوم، والتكلفة الباهظة جداًوالافتقار إلى الضمانات المصرفية التقليدية...الخ، وقد نتج عن ذلك افتقار المشاريع الريفية لإمكانات الحصول على الخدمات المالية الرسمية، والندرة في المعطيات المالية الملائمة والمؤسسات التمويلية السليمة والمستدامة القائمة على أسس الشريعة الإسلامية لتقديم هذه الخدمات، ويتفاقم هذا الوضع على وجه الخصوص بسبب اشتداد

وتعدد المخاطر في المشاريع الريفية لاسيما الزراعة دون وجود آليات ملائمة لإدارة هذه المخاطر والحد منها.

وفي ظل هذه الظروف وفي ظل ما يتميز به عالم الريف الواسع والمتنوع يمكن للتمويل الأصغر في ظل أطر المالية الإسلامية توفير الفرص الجديدة لملايين الفقراء في المناطق الريفية للخلاص من براثن الفقر، من خلال اعتماد السياسات الصحيحة المراعية للكفاءة الاقتصادية ومقتضيات الشريعة الإسلامية السمحة، وتشجيع الاستثمارات المساندة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي، إذ أن أهمية التمويل الأصغر في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعني ضرورة بقائه أولويةً عالية بالنسبة للحكومات والجهات المانحة خاصة في الدول الإسلامية، وكذا بالنسبة للأسر الريفية أيضاً، ففي البلدان التي عملت فيها مؤسسات الائتمانات الصغيرة وائتمانات التجزئة منذ مدة طويلة، استطاعت أن تحقق اندماجاً كبيراً لهذا القطاع واتجاهاً ملحوظاً نحو تقديم خدمات أكثر تكاملاً، حيث تستبدل منتجات القرض الواحد وخدمات المصارف الزراعية للائتمان فقط بخيارات المدخرات والارتباط بشركات متخصصة للتمويل والتأجير ورأسمال المضاربة ... الخ، إضافةً إلى منظمات كفؤة ومناسبة كالمنظمات غير الحكومية وجماعات العون الذاتي كي تيسّر توسعها في المناطق الريفية

1- اولا – مفهوم الفقر:-

لقد أثارت مسالة روية واضحة لمفهوم الفقر مناقشات عديدة ووجهات نظر مختلفة تتفاوت بين اقتصادي التنمية وعلماء الاجتماع والنفس كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وهى ظاهرة ذات ابعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتاريخية .

2- مفهوم الفقر عند العرب قبل التنزيل :-

الفقير هو مكسور الفقار الذى نزعت فقرة من ظهره وانقطع صلبه ويقال فقرة الفاقرة أي كسرة فقار ظهرة وكذلك الفقر هو حفير يحفر حول الفسيلة اذا غرست وفقير النخلة حفير تحفر للفسيلة اذا حولت لتغرس داخلها والفقر كذلك هو حز انف البعير وفقر انف البعير يفقره فقرا فهو مفقور وفقبر اذا حزه بحريرة ثم لوى عليها جريرا ليزلل الصعاب بذلك ويوضه (ابن منظور80 19)

3- مفهوم الفقر في اللغة :-

الفقر لغة يعنى المحتاج

وقال تعالى : (يا أيها الناس أنتم الفقراء الي الله والله هو الغني الحميد) فاطر الاية 15 أي المحتاجون اليه ويقال أفقر الله فلانا أي جعله فقيراً .اي صار فقيراً وافتقر الي الامر أي احتاج اليه كما جاء في قوله تعالى :(فسقى لهما ثم تولى الي الظل فقال رب اني لما انزلت الي من خير فقير) القصص 24 . والفقر

يعنى العوز والحاجة ، والفقير من لا يملك الا اقل القوت وجمعة فقراء (عبد السميع 2009) .وفقر الدم نقص به واضراب في تكوينة ويصحبة شعوب وتتابع في النفس وخفقان في القلب

4- المفهوم الاصطلاحي للفقر :-

للفقر عدة معاني منفصلة بعضها عن بعض وهو يعرف وفقأ واتساق المفاهيم الاجتماعية التى تسود المجتمع.

الفقر هو العوز والحاجة او انعدام او انخفاض الدخل الفردى والقومي ، مقارنة بالدول التقدمة (عبد الحميد ، 2007 م)

5- المفهوم التقليدي للفقر:-

تقدم بنيامين رونترى في نهاية القرن التاسع عشر بمحاولة لتعريف الفقر، اذ توصل الي ان الفقر يتمثل بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعياً للحصول عتى الحد الادنى لضروريات الجياة من اجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية (توفيق ، فتحي ، 2008 م) .

6- المفهوم الحديث للفقر :-

في عام 1998م تقدم البنك الدولي بدراسة مسحية اجريت عى 43 دولة ظهر منها مفهومان للفقر الاول :- معبر عنه بشعور الضعف وسهولة التاثير ، والثاني :- نقص المشاركة في اتخاذ القرار ، سواء ان كان هذا النقص في اداء الاصوات ام في الحقوق السياسية ، والذي يوصف عادة بانه شعور بالضعف ، ووصفه البعض بانه الميزة الجوهرية للفقر (المرجع السابق)

7- المفهوم الاجرائي للفقر :-

هو حالة نسبية في مجتمع ما والتى يحصل فيها الفرد على دخل او ثروة قليلة . بحيث لا يمكن للفرد من تحيق مستوى اليعيش الانسانى الكريم .

8- أنواع الفقر :-

انتهت العقود الاخيرة باتساع مساحة الفقر وزيادة عمقه حتى تحول الي فقر مطلق واخر نسبي هذه حقيقة مؤكدة اثنتتها الدراسات والبحوث العلمية التى اصبحت مؤشر اهتمام عالمي منذ اواخر الثمانينيات ولا يزال هذا الاهتمام مستمر الي اليوم

-الفقر المطلق :-

يظهر الفقر المطلق اذا كان هذا النقص في الثروة المادية او الدخل يؤدي الي عدم القدرة علي اشباع الحاجات البيولوجية (المأكل ، الملبس ، المسكن) بصورة كلية (عجيمة 2013 م).

-الفقر النسبي :-

هو عدم الكفاية او قصور القدرة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الاساسية ، واهمها خدمات مياة الشرب المأمونة والرعاية الصحية والتعليم وصنف ذلك الي ضعف او عدم المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية وطابعه اجتماعي ثقافي . ويؤكد ذلك (عجيمة) ويقول يظهر الفقر النسبي او الانساني اذا كان هذا النقص في الثروة او الدخل يؤدى الي عدم القدرة على اشباع الحاجات الاساسية والي تدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة (المرجع السابق).

-أسباب الفقر :-

هنالك اسباب معنوية واسباب مادية للفقر

اولأ :- الأسباب المعنوية :-

1- الحكم بغير ما انزل الله

2-الانصراف عن عبادة الله

3-التعامل بالربا

4-السؤال من غير ضرورة

-الأسباب المادية :-

ان الفقر قد ينشأ نتيجة عوامل خارجية لا ارادة للافراد فيها وقد تنشأ نتيجة لعومل شخصية قد يكون الافراد انفسهم مسؤلين عنها ويمكن تقسيمها الي عوامل موضوعية ، وعوامل ذاتية

اولأ : العوامل الموضوعية :-

1- قلة الموارد الطبيعية مثل الانتاج الزراعي بسبب ندرة الموارد المائية او ضعف التربة او سؤ الاحوال الجوية ، وكذلك ندرة الثروات المعدنية ، والمواد الخام الازمة للصناعة

2- الحروب والنكبات والكوارث الطبيعية وما ينتج عنها من تدمير لمشاريع الزراعة والصناعة والبنية التحتية

3- عدم اهتمام الدولة باقامة مشاريع الانتاج الزراعى من استسصلاح الاراضي وتوفير المياة وغيرها

4- تفشى الامراض والاوبئة في بعض البلاد وماينتج عنها من اعاقة للتنمية الاقتصادية في هذه البلاد

5- تكدس الثروة لدى فئة محدودة من الناس بسبب سؤ التوزيع وعدم حصول الطبقات الفقيرة على شئ من هذه الثروة

6- اتجاه بعض الحكومات اتجاهأ استهلاكياً في سياستها الاقتصادية مما سبب اتلاف ثروة الأمة

7- النمو السكاني المتسارع وغير المتكافئ مع النمو الاقتصادي حيث يؤدي الي مشكلة الفقر والبطالة وتدهور الخدمات الاجتماعية للسكان مثل الصحة والتعليم والسكن والنقل والمواصلات وغيرها

ثانيأ : العوامل الذاتية :-

1- تفشي الكسل والتواكل وغياب الهمة والطموح لدى الافراد

2- الشيخوخة وماتسببه من وهن وعدم القدرة على العمل

3- الامراض المزمنة او العجز او الاعاقة التي تقعد الفرد عن العمل

4- اتلاف المال من قبل الافراد بالانغماس في حياة الترف واللهو والاسراف

5- الجهل هو من ألدا أعدا الانسان ومن شدا الاسباب التي تعود على الانسان بالضياع والخسران والقعود به عن العمل المشروع الذي يكسب من خلاله القوت الطيب

1- عدم تربية افراد المجتمع على حب العمل والتدريب عليه

2- الاستسلام للواقع المرير

-الخصائص الرئيسية للاسر الفقيرة :-

1- حجم العائلة الكبير:تعتبر تركيبة العائلة احد اهم العناصر اللازمة للفقر بحيث يكون عدد المعالين اثر هام علي الاحتياجات الاستهلاكية للعائلة وقدرتها علي تلبية تلك الاحتياجات فالعائلات التي لديها اطفال يكون وضعها اسواء من العائلات التي ليست لديها اطفال والعائلات التي عدد اطفالها كبير يكون وضعها اسواء من العائلات التي يكون فيها عدد الاطفال قليل

2- ارتفاع معدل الخصوبة :تاثر معدلات الخصوبة وتتاثر بوضع العائلة الفقيرة اذ تقتضي نسبة الخصوبة العالية نسبة مرتفعة من الإعالة كما يرغب الفقراء في إنجاب مذيد من الاطفال لانه الاطفال يمثلون ثروة ويمثلون مصدر الرزق للعائلة الامر الذي يعد شكلاً من اشكال الضمان الاجتماعي للوالدين عند تقدمهما في السن

3- ارتفاع معدل الفقر في الاسرالتي تعولها الاناث :ان مؤشرات فجوة الفقر اعلي بين العائلات التي تعولها إناث مقارنة بالعائلات التي يعولها الزكور

4- الاجور: حيث تمثل المصدر الرئيسي للدخل حيث تمثل الاجور نسبة 42.9%من مجمل دخل الفقراء كما ان الاعانات الاجتماعية تمثل 31%من دخل الاسر التي تعولها إناث

5- الحالة التعليمية لمعيل الاسرة : لها تاثير قوي علي وضع الفقر في العائلة حيث عادتاً ما يحقق اولئك الذين يحملون شهادات جامعية مستويات معيشية مرتفعة

6- التحيز علي اساس النوع :من المعلوم ان التحيز علي اساس النوع موجود بقض النظر عن وضع العائلة حيث تتراوح نسبة الامية في الاناث ضعف نسبة الامية في الزكور في كل العائلات الفقيرة

7- إشتقال الاطفال :من الواضح ان إشتقال الاطفال في الاسر الفقيرة وبالتالي إفتقار التعليم اكثر في العائلات الفقيرة (غالي 2006م)

البـاب الـثالــث

منهجية البحث:-

3-1 منطقة الدراسة :

تقع محلية الفولة بولاية غرب كردفان وتعتبر من المحليات التاريخية و عاصمتها مدينة الفولة . و يعد موقعها أكثر تميزاً من المحليات الآخري إذا توجد بها طرق عابرة تربط ما بين ولايات شمال السودان و دار فور و دولة جنوب السودان.

التكوين الإداري: -

تتكون محلية الفوله من ستة وحدات إدارية هي (إدارية الفوله ،إدارية بليلة ،إدارية كجيرة ، . ،إدارية مومو ،إدارية بركة ،إدارية الحجيرات)

(جدول (3 . 1) يوضح توزيع السكان والاسر حسب الوحدات الاداريه

الوحدة الادارية	عددالسكان	عدد الاسر
الفوله	30402	5067
كجيرة	20490	3415
بركه	10782	1797
مومو	8802	1467
الحجيرات	4518	753
بليله	3030	505
المجموع	78024	13004

(وحدة المعلومات - محلية الفولة، 2018)

الموقع: -

تقع محلية الفولة بين خطي عرض 11 ـ 43 درجة شمالاً و خطي طول 20 ــ 28 درجة جنوباً تحدها من الشمال محلية الأضية ، ومن الشرق والجنوب الشرقي محليتي لقاوة والسنوط ، وجنوباً محلية أبيي وكيلك ، ومن الغرب محلية بابنوسة .

المساحة : -

تبلغ مساحة محلية الفولة 4,006 كلم مربع و تمثل المساحة الصالحة للزراعة 75 % من المساحة الكلية للمحلية . توجد فيها زراعة المحاصيل المختلفة الغذائية ، النقدية ــ البستانية.

السكان :-

يبلغ تعداد سكان محلية الفولة حوالي (78053) نسمة يمثلون شتي قبائل السودان بينما تعتبر قبيلة المسيرية القبيلة الرئيسية إلا أن الظروف الطبيعية أدت إلي هجرة كثير من قبائل الإقليم بحثاً عن الماء و الكلا مثل قبيلة: البرتي و الحمر والفلاته و البرقو و البديرية و غيرهم من القبائل الآخري المتعايشة مع قبيلة المسيرية

فهي بهذا التجانس تمثل السودان المصغر بتعدد القبائل و تداخل العادات و التقاليد و الثقافات و الأعراف كما أصبحت هنالك أيضاً علاقات المصاهرة و الجوار كبقية مدن السودان .

(وحدة الأحصاء والمعلومات ـــ محلية الفوله ـــــ مكتب الفولة، 2017م)

المناخ والتضاريس والتربة :-

المناخ يتصف ضمن مناخ السافنا الغنية في اجزاها الجنوبية والفقيرة في اجزاها الشمالية يتميز بانه حار وشبة جاف تتراوح معدلات الامطار ما بين 600ـــ900ملم وتذداد نسبة الهطول كلما اتجهنا جنوباً ويعتبر من اغني الاقاليم المناخية بموارده الطبيعية حيث نجد الصمغ العربي والبترول والزراعة بشقيها النباتي والحيواني والزراعة الالية والمراعي والغابات وغيرها.(المصدرالسابق)

التربة :SOIL

تتنوع التربة بين رملية حمراء والحجرية والقردودية وتكثر فيها الوديان مثل وادي الغلة وشلنقو وغيرها

النشاط الاقتصادي لسكان المحلية :-

يعتمد معظم سكان هذه المحلية علي العمل في قطاع الزراعة والرعي .

منهـــــــــــج البحث :-

من اجل تحقيق اهداف الدراسة اسخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي الذي يعرف بانه طريقة لتناول احداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث ان يتعامل معها ويحللها.لحساب التوزيع التكراري –النسب المئوية .

مجتمــع البحث :-

استهدفت الدراسة الاشخاص الذين حصلو علي تمويل اصغر من مؤسسات التمويل الاصغروالتنمية الإجتماعية والمصارف بمحلية الفولة وقد بلغ جملة افراد المجتمع في المنطقة (400)فرد .

عينة البحـث :-

شملت عينة الدراسة 40 شخص من جملة 400مستفيد وهم يمثلون نسبة 10%من مجتمع البحث و تم اخذ العينه بطريقة عشوائية منتظمة نسبة لتجانس افراد المجتمع .

أدوات جمـع البيانات :-

يتم الحصول علي البيانات عن طريق مصدرين

أ- المصادر الاولية المتمثلة في الإستبانة وكذالك عن طريق المقابلات الشخصية

ب- المصادرالثانوية :المتمثلة في الكتب ،المراجع العلمية ،الدراسات والتقارير والدراسات السابقة زات الصلة بموضوع البحث.

ت- تحليل البيانات:-

1- ترميز البيانات بعد الجمع ومراجعة كل بيانات الاستبانة وترميز الاجابات لضمان إدخالها في الحاسب الالي بإستخدام برنامج الحزم الاحصائية (spss) لحساب التوزيع التكراري والنسبة المئويه(المضدر السابق)

حدود البحث:-

تشمل هذه الدراسة مجتمع الممولين تمويل اصغر محلية الفولة (إدارية الفولة)في الفترة من 2017م حتي 2019م

الصعوبات التي واجهة الباحث :-

مشكلات مادية تتمثل في جمع البيانات عن طريق إستبانه والسفر من الفولة (منطقة البحث) الي الخرطوم للإشراف وجمع البيانات الثانوية

توجس بعض المبحوثين عن الادلاء ببعض المعلومات

البـــاب الـرابــع

التحليل والتفسير والمناقشة

يحتوي هذا الباب علي تحليل وتفسير ومناقشة النتائج التي جمعها الباحث عن طريق الاستبانة ويشتمل علي الجدول التكراري والنسب المئوية ومربع كاي ومعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة .

(4-1)النوع:

جدول (4-1)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبعوثين بالنوع

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	13	32.5
انثي	27	67.5
المجموع	**40**	**100**

المصدر المسح الميداني 2017م

من الجدول اعلاه بتبين انا اغلب نسبة من المبحوثين بنسبة 67.5% من النساء مقابل 32.5% من الرجال وقد يعزي ذالك ان مشاريع التمويل الاصغر استهدفت الفقراء النشطين اقتصادياً ونسبة للظروف الاقتصادية وقلة الدخل اصبحت المرأة تساهم بحد كبير من احتيجات الاسرة لذالك اصبحت اكثر عدداً من الرجل .

(4-2)العمر

جدول(4-2)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة%
25—20	6	15
30—26	8	20
35—31	14	35
40—36	6	15
45—41	6	15
46فاكثر	-	-
المجموع	**40**	**100**

من الجدول اعلاه يتضح ان غالبية الذين تم استطلاعهم تتراوح اعمارهم بين (31-35) سنه وهي الفئة الاكثر شبابا وحيوية .حيث يسهل عليهم القيام بما يحتاجونة من متطلبات الحياة ولكبر المسؤليات التي تقع علي عاتقهم ويلي ذالك اعمار مابين (26-30) ثم يلهم الذين اعمارهم مابين (41-45) نسبة لكبر السن يقل نشاطهم وبالتالي لا يحبزون الأقراض.

(4—3)الحالة الاجتماعية :

جدول(4-3)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة%
متزوج	32	80
عازب	6	15
مطلق	2	5
ارمل	-	-
منفصل	-	
المجموع	**40**	**100**

من الجدول اعلاه يتضح ان غالبية المبحوثين الذين اخذوتمويل اصغر من المتزوجين ويمثلون نسبة 80% وهذا يدل علي ان الاستفادة من التمويل تتم من اجل تلبية احتياجات الاسرة وذيادة الدخل.

(4)المستوي التعليمي:

جدول(4—4)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالمستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة %
امي	1	%2.5
خلوة	2	%5
اساس	2	%5
ثانوي	9	%22.5
جامعي	24	%60
فوق الجامعة	2	%5
المجموع	40	%100

من الجدول اعلاه يتضح ان غالبية المبحوثين جامعين نسبة60% ممايدل علي ان هذه الشريحة من المجتمع من الذين يحسنون التعامل مع التمويل الاصغر ولديهم الرغبة في زيادة دخولهم ولهم القدرة التامة علي استقلال التمويل بطريقة مثلي.

(4—5)عدد افراد الاسرة:-

جدول(4—5)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبعوثين بعدد افراد الاسرة

عددافراد الاسرة	التكرار	النسبة المئوية
2------4فرد	10	25
5----7فرد	19	47.5
8---11فرد	9	22.5
12---14فرد	1	2.5
15 فمافوق	1	2.5
المجموع	40	%100

من الجدول اعلاه يتضح ان عدد افراد الاسر التي حصلت علي تمويل اصغر عدد افرادها يتراوح مابين (5-7)افراد ويمثلون نسبة 47.5مما يدل علي ان افراد هذه الاسرتقع علي عاتقهم مسؤليات كبيرة لإعالة هذه الاسر لديهم رغبة اكيدة في الاستفادة من التمويل وزيادة دخلهم نحو الافضل .

(4—6)المهنة :-

جدول(4—6)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبعوثين حسب النشاط الاقتصادي:-

النشاط الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية
تاجر	1	2.5
مزارع	2	5
موظف	32	80
اعمال حرة	5	12.5
اخري	-	--
المجموع	40	%100

من الجدول اعلاه يتضح ان معظم المبحوثين الذين حصلو علي تمويل اصغر هم موظفون ويمثلون نسبة 80% ممايدل علي ان معظم الضمانات تتم بواسطة مرتب الموظف ويعتبرون من ذوي الدخل المحدود.

(4—7)معدل الدخل الشهري بالجنية قبل التمويل :-

جدول(4—7)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب دخلهم الشهري قبل التمويل

مستوي الدخل	التكرار	النسبة %
1000----1100	17	42.5
1200-----1300	14	35
1400-------1500	8	20
1700فمافوق	1	2.5
المجموع	40	%100

من الجدول اعلاه يتضح ان معظم المبحوثين من زوي الدخل المحدودالذي يتراوح بين (1000—1100)وهم يمثلون نسبة 42.5ممايدل علي ان هؤلا من ذوي الدخل المحدود وبالتالي يمكن الاستفادة من التمويل في زيادة دخلهم المحدود ومحاولة تلبية إحتيجاتهم.

(4—8)معدل الدخل الشهري بعد التمويل :-

جدول (4---8)التوزيع التكراري النسب المئوية للمبحوثين حسب دخلهم الشهري بعد الحصول علي التمويل

مستوي الدخل بعد التمويل	**التكرار**	**النسبة %**
1100—1200	10	25
1300-----1400	5	12.5
1500---1600	14	35
2000فمافوق	11	27.5
المجموع	**40**	**%100**

من الجدول اعلاه يتضح ان غالبية المبحوثين ذاد دخلهم زيادة متوسطة بعد الحصول علي التمويل ان الزيادة تتراوح مابين (1500—1600) ويمثلون نسبة 35%من المبحوثين وهذا يدل علي ان معدل الزيادة الشهرية مناسب مما يذيد من ارتفاع معدل الدخل الشهري وبالتالي الاستفاده منه في نواحي شتي.

الجدول (4-9)الذين سبق لهم اخذالتمويل :-

الجدول(4-9)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين الذين سبق لهم ان اخزو تمويل اصغر

الذين سبق لهم اخذالتمويل	التكرار	النسبة المئوية
اخذ	28	%70
لم اخذ	12	%30
المجموع	**40**	**%100**

من الجدول اعلاه يتضح ان غالبية المبحثوثين اخذو تمويل من قبل يمثلون نسبة 70%من جملة المبحوثين ممايدل علي ان المبحوثين لديهم دراية تامة بعملية التمويل الاصغر والاستفادة منها من خلال تجاربهم السابقة .

الجدول(4ـــ10)سبب عدم اخذ التمويل

الجدول(4-10)التوزيع التكرري والنسبة المئوية للمبحوثين حسب سبب عدم اخذ التمويل الاصغر

اسباب عدم اخذالتمويل	التكرار	النسبة المئوية
عدم معرفةالاجراءت	8	%20
صعوبة الاجراءت	4	%10
بعدموقع التمويل	5	12.5
الخوف من السداد	19	47.5
اخري تزكر	4	10
المجموع	40	%100

من الجدول اعلاه يتضح ان المبحوثين الذين لم ياخذو تمويل بسبب عدم معرفة الإجراءت يمثلون نسبة 20% اما الذين يتخوفون من السداد يمثلون نسبة 47.5% مما يتعرضون له من مضايقات واحياناً إجراءت قانونية من مؤسسات التمويل .

(4-11)طرق التمويل:-

الجدول(4-11)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب طرق اخذالتمويل

الطريقة	التكرار	النسبة %
جماعات	13	32.5
افراد	27	67.5
المجمـوع	**40**	**%100**

من الجدول اعلاه يتضح ان معظم المبحوثين اخذوالتمويل عن طريق افراد يمثلون نسبة 67.5% ممايدل علي الحرص علي عملية السداد واستمرارية المشروع لانة يمثل المسؤلية الشخصية بالنسبة للممول .

(12-4)نوع التمويل :-

الجدول (4ـــ12)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبعوثين حسب نوع التمويل

نوع التمويل	التكرار	النسبه المئوية
مادي	0	0
عيني	40	100
عيني ومادي	0	0
المجمـــوع	**40**	**%100**

من الجدول اعلاه يوضح ان كل المبحوثين اخزو تمويل عيني وهوعبارة عن سلع بقيمة التمويل مما يدل علي عدم وجودالتامل بالرباء الذي هو محرم شرعاً .

(13-4) نوع المشروع :-

الجدول(4-13)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبعوثين حسب نوع المشروع

نوع المشروع	التكرار	النسبة %
تجاري	28	70
زراعي	6	15
خدمي	6	15
اخري تزكر	-	-
المجمـــوع	**40**	**100**

من الجدول اعلاه يتضح ان غالبية المشاريع الممولة هي عبارة مشاريع تجارية بنسبة 70%مما يدل علي ان هذه المشاريع افضل من غيرها ومربحة الي حدٍ ما وتساهم في تحسين مستوا دخلهم.

(14-4) قيمة التمويل:-

الجدول (4-14)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب قيمة التمويل بالجنية السوداني .

قيمة التمويل	التكرار	النسبة %
اقل من 10000جنية	26	65
15000—11000	4	10
20000—16000	4	10
25000—21000	4	10
من30000فمافوق	2	5
المجمـــــوع	**40**	**100**

من الجدول اعلاه يتضح ان غالبية المبحوثين ان قيمة التمويل الذي حصلو علية من مؤسسات التمويل الاصغر (اقل من 10000جنية)ويمثلون نسب65%ممايدل علي ان حجم التمويل يمكن سداده من قبل المستفيدين وبالتالي الخروج من خطر التعثر.

(15-4) كفاية التمويل:-

الجدول(4-15)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب كفاية التمويل

كفاية التمويل	التكرار	النسبة %
كافي	16	40
كافي الي حدما	13	32.5
غيركافي	11	27.5
الجمـــــلة	**40**	**100**

من الجدول اعلاه يتضح ان 40% من المبحوثين اقرو بكفاية التمويل ممايدل علي انهم ياخزو التمويل حسب استطاعتهم ومقدرتهم علي السداد ومحدودية دخلهم من الوظيفة هو المرتب الشهري.

الجدول (4-16)ضمانات التمويل :

الجدول (4-16)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب نوع الضمانات .

نوع الضمانه	التكرار	النسبة %
فردية	31	77.5
جماعية	9	22.5
المجمـــــوع	40	100

من الجدول اعلاه يتضح ان نسبة 77.5%من المبحوثين ضماناتهم فردية ممايدل علي المسؤلية الشخصية في سداد التمويل من قبل المستفيدين.

الجدول(4-17)فترة السداد

جدول(4-17)التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين حسب فترة السداد

فترة السداد	التكرار	النسبة%
كافية	24	60
كافية لحدما	6	15
غير كافية	10	25
الجمــلة	**40**	**100**

من الجدول اعلاه يتضح ان فترة السداد كافية وهي تمثل نسبة 60%من جملة المبحوثبن وهي سنتين تقريبا 24 شهر بالنسبة للموظفين وسنة اوستة اشهر للذين يعملون في الاعمال الحرة وبالتالي يستطيعون سداد اقساطهم بطريقة مريحه مالم يتعرض لمخاطر التعثر .

الجدول(4-18)تحسن الدخل بعد التمويل

الجدول(4-18)التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين حسب تحسن مستوي الدخل بعد التمويل

تحسن الدخل	التكرار	النسبة%
تحسن كثير	6	15
تحسن	15	37.5
تحسن لحدما	11	27.5
لم يتحسن	8	20
المجـــموع	**40**	**100**

من الجدول اعلاه يتضح ان 37.5%من جملة المبحوثين هم الذين تحسن دخلهم وتليهم نسبة 27.5% اقرو بانه تحسن الي حدما وليس بالصورة المطلوبة اما 15%من جملة المبحوثين أقرو بتحسن دخلهم كثيراً .

الجدول(4-19)بنود الصرف

الجدول(4-19)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب بنود الصرف

بنود الصرف	التكرار	النسبة%
معيشة	20	50
صحة وتعليم	5	12.5
زيادة حجم المشروع	12	30
اخري تزكر	2	5
المجموع	40	100

من الجدول اعلاه يتضح ان50%من المبحوثين استخدمو التمويل في الاغراض المعيشية مما يدل علي ان هذه الاسر فقيرة ومحتاجة للتمويل للمساهمة في الصحة والتعليم والاكل والشرب ومتطلبات حياتهم اليومية مع مراعات الحفاظ علي راس مال التمويل بقدر المستطاع.

الجدول(4-20)صيغة التمويل

الجدول(4-20)التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين حسب الصيغة التي تم بها اخز التمويل

الصيغة	التكرار	النسبة%
مرابحة	40	100
مضاربة	0	-
مشاركة	0	-
اخري تزكر	0	-
المجموع	40	100

من الجدول اعلاه يتبين ان جميع المبحوثين بنسبة 100% اخزو تمويل بصيغة المرابحة وهي لا تتعدي 10%من قيمة التمويل وبالتالي عدم الدخول في مسئلة الرباء وهي من الصيغ الاسلامية التي تتعامل بها مؤسسات التمويل الاصغر الاسلامية .

الجدول(4-21)المعوقات والمشاكل

الجدول(4-21)التوزيع التكراري والنسبة المئوية للمبحوثين والمشاكل والمعوقات التي واجهتهم للحصول علي التمويل

المعوقات والمشاكل	التكرار	النسبة%
دراسة جدوي	14	35
تسهيل الضمانات	14	35
اخري تزكر	12	30
المجموع	40	100

من الجدول اعلاه يتبين ان اهم المشاكل والتي تعوق عملية التمويل الاصغر هي تسهيل الضمانات ودراسة الجدوي ويمثلون نسبة 35%علي التوالي وبالتالي ان الذين لايملكون ضمانات كافية يحرمو من التمويل من قبل مؤسسات التمويل الاصغر.

الجدول(4-22) رضاءالمستهدفين

الجدول (4-22)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب رضاهم عن نتائج التمويل الاصغر

مستوي الرضاء	التكرار	النسبة %
رضاء تام	20	50
الي حدما	10	25
غير راضي	10	25

من الجدول اعلاه يتبين ان المستهدفين الراضيين عن التمويل الاصغر يمثلون نسبة 50%من جملة المبحوثين و25% راضين الي حد ما و25% غير راضين ممايدل علي انه جيد بالنسبة لهم .

الجدول(4-23)المقترحات

الجدول(4-23)التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبعوثين حسب اقتراحاتهم لتطوير التمويل الاصغر

المقترحات	**التكرار**	**النسبة%**
تسهيل الضمانات	6	15
زيادة حجم القروض	14	35
زيادة فترة السداد	3	7.5
زيادة عددالمستفيدين	17	42.5
	40	100

من الجدول اعلاه يتبين ان 42.5%من جملة المبحوثين اوصو بزيادة عدد المستفيدين من التمويل حتي تعم الفائدة لاكبر عدد من الاسر الفقيرة وبالتالي الارتقا بهم الي مستوي اقتصادي افضل وتخفيف حدة الفقرو35% اوصو بزيادة حجم القروض ويرو ان قيمة التمويل سابقة الزكر اصبحت غير كافية لقيام اصغر المشروعات في ظل التضخم والوضع الاقتصادي المتدهور.

البـاب الخـامـس

النتائـج والتوصيات:

من خلال الدراسة قام الباحث من منظور اثر مشروعات التمويل الاصغر في زيادة دخل الاسر بمحلية الفولة – ولاية غرب كردفان –ادارية الفولة ومنها نلخص اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة نوجز منها النقاط التالية.

1/ 67,5% من المبحوثين إناث

2/ 35%اعمارهم تتراوح بين (31-35)

3/ 80% من المبحوثين متزوجين

4/ 60% من المبحوثين مستواهم التعليمي جامعي

5/ 47.5%من المبحوثين عدد افراد اسرهم(من 5الي 7 افراد)

6/ 80%من المبحوثين موظفين

7/ 42.5% من المبحوثين معدل دخلهم الشهري قبل التمويل يتراوح مابين(1100الي 1200جنية)

8/ 35 من المبحوثين معدل دخلهم الشهري بعد التمويل يتراوح بين (1400الي 1500جنية)

9/ 70% من المبحوثين سبق لهم اخذ تمويل اصغر من مؤسسات التمويل الاصغر

10/ 47%من المبحوثين يخافون من السداد

11/ 100%من المبحوثين نوع التمويل عيني

12/ 70% من المبحوثين مشاريعهم تجارية

13/ 65% من المبحوثين قيمة تمويلهم اقل من 10الف جنية .

14/77.5%من المبحوثين تم منحهم تمويل بطريقة فردية

15/ 60%من المبحوثين اقرو بكفاية التمويل

16/ 37% فقط من المبحوثين تحسن دخلهم بعد التمويل

17/ 50% صرفو تمويلهم في المعيشة

18/ 100%من المبحوثين اخذو تمويل بصيغة المرابحة

19/ 35%من المبحوثين اقر بمعوقات التمويل بسبب عدم تسهيل الضمانات

20/ 50% من المبحوثين ابدو رضاهم إتجاه نتائج عملية التمويل الاصغر

21/ 42.5من المبحوثين اوصو بزيادة فترة سداد القروض.

التوصيات:-

1/ نقترح علي مؤسسة التمويل الاصغر زيادة حجم القروض حتي يتمكن المستفيدين من إنشاء مشاريع بصورة افضل خاصة في ظل التضخم وتدهور قيمة الجنية السوداني والغلاء الطاحن .

2/ نقترح إعداد دراسة جدوي لمشاريع التمويل الاصغروذالك بان تعمل المؤسسة علي إعداد كادرمؤهل ذو دراية بعملية التمويل للقيام بدراسة الجدوي للمشروعات .

3/ نقترح علي المستفيدين من التمويل الاصغر إختيار المشاريع التي تلائم إحتياجاتهم وتتناسب مع البيئة المحيطة .

4/ نقترح زيادة الوعي باهمية انشطة التمويل الاصغر وتوضيح دورها في التنمية الاجتماعية والإقتصادية من خلال الحملات الإرشادية وان تهتم المصارف التجارية بالمتطلبات التمويلية للمستفيدين .

5/ نقترح علي مؤسسات التمويل الاصغر والبنوك منح التمويل في الذمن المحدد لقيام المشروع خاصة ان هنالك مشاريع موسمية ناجحة

6/ نقترح علي مؤسسات التمويل الاصغر تسهيل الضمانات حتي تتمكن الشرائح الضعيفة التي لا تمتلك وسائل ضمانات كافية من الإستفادة من التمويل .

خلاصة البحث:-

خلص البحث ان اثر التمويل الاصغر في زيادة دخل الاسر متوسطة نسبة لعدم توفر الضمانات صغر حجم التمويل وصعوبة الضمانات وعدم المتابعة من قبل الجهات الممولة للمشاريع وان غالبية الممولين من العنصر النسائي وان غالبية المبحوثين موظفين وان الضمانات تتم بواسطة المرتب وان الشرائح غير العاملة تحرم من التمويل لعدم وجود مرتب ونسبة المستفيدين تقل بهذا السبب ان غالبية المشاريع الممولة تجارية للإستفاده من الربح والحفاظ علي راس المال بغرض السداد ان غالبية المبحوثين زيادة دخلهم متوسطة وبالتالي علي مؤسسات التمويل الاصغر مراجعة سياساتها إتجاه العملاء . من خلال نتائج الدراسة ان قيمة التمويل اصبحت منخفصة جداً نتيجة للتضخم وغلاء الاسعر.

قائمة المراجع:.

1/ حامد ،صالح 1 الفقر ،المعهد العالي للدراسات المصرفية و المالية. التمويل المصرفي للنساء ،الفرص والتحديات ،(2001) .عثمان ،بخيتة ،المنتدي الصرفي الثامن والثلاثون والخيارات والحلول

2/ ماجدة (2001م) تصنيف المشروعات الصغيرة حسب الحجم والنشاط ونوع الملكية

3/الصيرفة الاجتماعية الية لمناهضة الفقر ،(2002) المنتدي المصرفي الولائي الرابع ،

4/ المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية. ندوة التمويل ،(2002م) / المنتدى الصرفى الثامن والثلاثون،التمويل المصرفى للنساء ،الفرص والخيارات ، المعهد العالى للدراسات المصرفية والمالية . ، (2002م)جميل ،عبدالحميد، (التمويل الصغير ودور المصارف السودانية ،ندوة التمويل المصرفى واثره على قطاع الصادر والمشروعات الصغير((ابراهيم ،بدرالدين 205) (المنتدى المصرفى ، التمويل المصرفى لصغار المنتجين ومشكلة الفقر ،وقفة اخرى ، المعهد العالى للدراسات المصرفية والمالية)

5/، . (جميل ،عبد الحميد 2000)،التمويل الصغير ودور المصارف السودانية واثره علي قطاع الصادر والمشروعات الصغيرة. (،التمويل المصرفي لصغار المنتجين 2005) .ابراهيم ،بدر الدين ،المنتدي المصرفي

6/ تجارب (الطيب، عبدالمنعم2006) (،تمويل المشروعات الصغيرة فى السودان : وخبرات ، الملتقى الدولى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية .

7/(عصام الليثي،2008م)قانون تنظيم مؤسسات التمويل الاصغر

8/(محمد مصطفي غانم 2010م)الرئية الفكرية للتمويل الاصغر في السودان مع تنوع المنتجات

9/ الفقر ،وقفة اخري ،المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية(الطيب ،عبد المنعم 2011)

10 / (،تقويم تجربة 2010) .عبد المنعم الطيب حمد النيل، اكاديمية السودان للعلوم المصرفيه الماليه

11 / التمويل الاصغر الاسلامى فى السودان خلال الفترة مابين (2010 – 2013م) (تاثير سياسات الاقتصاد الكلى على التمويل الاصغر) فارس ارباب اسماعيل – (.بدر الدين ابراهيم)

12/ التمويل الاصغر فى السودان. (2000-2010م) .تقارير بنك الادخار والتنميه الاجتماعية . السنوى، .ديوان الزكاة

13/ (حامد، صالح،2010)(المنتدى المصرفى الولائى الرابع آلية ، الصيرفة الاجتماعية لمناهضة الفقر ،المنتدي المصرفي الرابع لمناهضة الفقر ،المعهد العالى للدراسات المصرفية والمالية . (2010م)

14/ المنتدى الصرفى الثامن والثلاثون،التمويل المصرفى للنساء ،الفرص والخيارات ، المعهد العالى للدراسات المصرفية والمالية . ، (جميل ،عبدالحميد 2002م)جميل ،عبدالحميد، (التمويل الصغير ودور المصارف السودانية ،ندوة التمويل المصرفى واثره على قطاع الصادر والمشروعات الصغيرة .((إبراهيم بدرالدين2005)(المنتدى المصرفى ، التمويل المصرفى لصغار المنتجين ومشكلة الفقر ،وقفة اخرى ، المعهد العالى للدراسات المصرفية والمالية)

15/ اليات تمويل الخريجين من مصادر ومؤسسات التمويل (الطيب،عبدالمنعم 2005)التمويلالأصغر، ندوة الصندوق القومى لتشغيل الخريجين ،أمانة المعلومات والدراسات المصرفية)

16/ (الطيب ،عبدالمنعم 2011) (المنتدى المصرفى الثانى والثمانون ،خيار الانفصال واثاره على السياسات المصرفية والنشاط المصرفى فى الشمال والجنوب .)

17/العبيد، 20012 م) التحديات التي تواجه التمويل الاصغر) (حامد ،2010م) (العبيد،2012م) (رشيد الحسن2011 م) (يونيوكونز2006م)

(حسن إبراهيم2008م) (الوليد2009م) (غالي 2006م)

18/ (فوزي بوسدرا 2013م) وضعية التمويل الاصغر في السودان مقارنة مع بعض الدول العربية .

.19/(عبد الحميد، محمد سعيد ،الحيطي ،ممدوح عبد الواحد،2014م) علم اجتماع وقضايا الرأي العام،

دار مكتبة الإسراء للطباعة والنشر، مصر.

19/ (عبد الحميد ، 2007 م) (الهواري ،1998م) (العوض2008) (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب 2008م) (حامد ،2010م) (العبيد،2012م) (رشيد الحسن2011 م) (يونيوكونز2006م) (حسن إبراهيم2008م) (الوليد2009م) (غالي 2006م)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

قسم الارشاد الزاعي والتنمية الريفية

ماجستير الارشاد الزراعي والتنمية الريفية

إستبيان بعنوان :

اثر التمويل الاصغر في زيادة دخل الاسر بمحلية الفولة

ملحوظة مهمة :

- هذه المعلومات بغرض البحث العلمي
- نرجو الاجابة عن جميع الاسئلة بصدق وشفافية
- اجب عن جميع الاسئلة بوضع علامة علي الاجابة التي تشكل اختيارك

1- البيانات الشخصية :

1-العمر

من 20-25سنه	26—30سنه	31---35سنه	36---40سنه	41---45سنه	من 46فمافوق

2-النوع :

زكر	انثي

3-الحالة الاجتماعية:

متزوج	عا زب	مطلق	ارمل	منفصل

4-المستوي التعليمي :

امي	خلوة	اساس	ابتدائي	ثانوي	جامعي	فوق الجامعة

5-عدد افراد الاسرة:

2—4	5—7	8---11	12---- 14	15 فمافوق

6-المهنة:

تاجر	مزارع	موظف	اعمال حرة	اخري تزكر

7-ماهومعدل الدخل الشهري قبل التمويل؟

من1100--1200	1300—1400	1500--1600	1700فمافوق

8- ماهو معدل الدخل الشهري بالجنية السوداني بعد التمويل ؟

من 1000— 1100ج	1200—1300ج	1400---1500	من 20000فمافوق

9- هل سبق ان اخزت تمويل اصغر من جهة ما؟

اخذت	لم اخز

10-اذا كانت الاجابة بلا ماهو السبب ؟

عدم معرفة الاجراءت	صعوبة الاجراءت	بعد موقع التمويل	الخوف من السداد	اخري تزكر

11- كيف يتم التمويل ؟

عن طريق جماعات	عن طريق افراد

12-مانوع التمويل ؟

عيني	مادي	عيني ومادي

13- مانوع المشروع الذي حصلت علية من مؤسسة التمويل الاصغر؟

تجاري	زراعي	خدمي	اخري تزكر

14- ماهي قيمة التمويل بالجنية السوداني ؟

اقل من 10 الف	من 11الف -15 الف	16-20 الف	21—25الف	30 الف فمافوق

15- هل حجم التمويل الذي حصلت علية كافي لقيام مشروعك ؟

كافي	الي حد ما	غير كافي

16- ماهي الضمانات التي قدمتها للحصول علي المشروع ؟

فردية	جماعية

17- هل فترة السداد كافية ؟

كافية	الي حدما	غيركافية

18- هل حدث تحسن في الدخل بعد الحصول علي المشروع ؟

0تحسن كثير	تحسن	الي حد ما	لم يتحسن

19- حدد بنود صرف الدخل ؟

معيشة	صحة وتعليم	زيادة حجم المشروع	اخري تزكر

20-كيفية ادارة المشروع؟

ادارة زاتية	احد افراد الاسرة	اخري تزكر

21- ماهي صيغة التمويل التي تتعامل بها مؤسسات التمويل الاصغر؟

مرابحة	مضاربة	مشاركة	اخري تزكر

22- ماهو مستوي الرضي بالنسبة للمستفيدين من التمويل الاصغر؟

رضاء تام	الي حدما	غير راضي

23- ماهي اهم المشاكل والمعوقات التي واجهتك للحصول علي التمويل الاصغر؟

دراسة الجدوي	تسهيل الضمانات	اخري تزكر

24- ماهي المقترحات والتوصيات التي تعتقد انها تساعد في تطويرالتمويل الاصغر؟

تسهيل الضمانات	زيادة حجم القروض	زيادة عدد المستفيدين	زيادة فترة السداد